جامعـــــــــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر

تخصص:

اقتصاد كمي

الموضـــــوع:

دراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في دول شمال افريقيا

في الفترة الممتدة من 1991-2020

من إعداد الطالبتين:

✓ عصمان باشا نسرين

✓ ظريف فاطمة الزهراء

تحت إشراف الاستاذ(ة)

✓ بوتياح وليد

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الله تعالى جل جلاله وعظيم سلطانه الذي انعم علي بإتمام هذا البحث.

فالحمد والشكر لك إلهي عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون.

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف" بوتياح وليد" على ما أوله لنا من العناية العلمية وتوجيهاته وملاحظاته.

واسأل الله العلي القدير أن يمده بالصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وتضحية بجزء من وقتهم الثمين لتوضيح النقائص الموجودة فيها.

جزاكم الله خيرا.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب ومن بعيد.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى اهدي تخرجي إلى من حصد الأشواك في دربي إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا و الذي بذل جهد السنين من أجل أن اعتلي سلالم النجاح أبي العزيز و إلى من هي ملاكي في الحياة من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة و إلى أفرادي أسرتي الصغيرة إلى سندي في الحياة أخاي سليمان و رفيق إلى اختي حبيبتي رفيقة روحي منى، الى العمات و الأعمام إلى الخالات و الأخوال إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد

إلى كل الأصدقاء والزملاء والزميلات خاصة إلى من ساندتني أصالة وعلى من رافقني في هذا العمل صديقتي فاطمة الزهراء إلى صديقة المهنة فضيلة وإلى جميع دفعة ماستر 2022-2021

نسرين

الاهداء

أستهل إهدائي بالحمد والشكر لله عز وجل على جزيل نعمه وفضائله علينا أهدي ثمرة جهدي

إلى من قال الله عز وجل في حقهما:﴿ **وقَضَى رَبُّكَ أَلاَ تَعْبُدوا إِلاَ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾

إلى التي اهدتني رضاها ولم تبخل عني بدعواها **"**أمي الغالية حفظها الله**"**إلى نور دربي ومنبع حياتي **"**أبي العزيز حفظه الله**"**إلى صديقتي المخلصة نسرينإلى من اجتمعت به على محبة الله والتقينا على طاعته وتوحدنا على دعوته إلى جميع إخوتي منهم محمد وعبد العزيز لهم جزيل الشكر مني أنا الى جميع أخواتي الغاليات خاصة منهم اختي المفضلة رتيبة إلى رفيق دربي عماد والى جميع اساتذتي الكرام الفضل الكبير لهم جميعا إلى من يسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورق والفضل الأول والأخير للمولى عز وجل

فاطمة الزهراء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في عينة من الدول العربية (دول شمال إفريقيا) باستخدام نماذج البانل خلال الفترة الزمنية 1991-2020 و تمثلت عينة الدراسة في دول شمال إفريقيا المتمثلة في الجزائر – المغرب – مصر – تونس ، من تطبيق اختبار Hsiao(1986) أثبتت النتائج أنه لا يمكن تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (البانل) و من أجل ذلك انتقلنا إلى نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) من أجل تسليط الضوء أكثر على إشكالية الدراسة اقتصر عملنا على دولة واحدة هي الجزائر و التي أسفرت نتائجها على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، سلاسل زمنية مقطعية (panal data)، الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) .

Résumé:

Cette étude vise à tester l'impact de l'investissement étranger sur les taux de chômage dans un échantillon de pays arabes (pays d'Afrique du Nord) à l'aide de modèles de panel au cours de la période 1991-2020.

D'après le Test de Hsiao (1986) Les résultats ont prouvé qu'il n'est pas possible d'appliquer des modèles de séries chronologiques transversales (Panel) et pour cela nous sommes passés au modèle Autorégressive -Distribue Time Décélération- (ARDL) afin d'éclairer davantage la problématique de l'étude. Notre travail s'est limité à un seul pays, qui est l'Algérie, qui Ses résultats ont révélé qu'il n'y a pas de relation d'équilibre à long terme entre l'investissement direct étranger et le chômage.

Les mots clés :

Investissement direct étranger

Chômage séries

Temporelles transversales (données pénales)

Décalage temporel distribué autorégressif (ARDL)

Abstract

This studyamis to test the impact of forgien direct Investment on unemployment rates in à sampler of Araba countries (Norah Africain countries) usine panels dring the time période 1991-2020 and the sampler of the sud wasp représente in the Norah Africain countries représente by Alegria - Morocco - Egypt. - Tunisie, frome the application of the Hsiao test (1986) The résulteprovende That It is not possible to appli cross-sectionna time séries model (panels) and for This web move to the self-régression model of distribue time slow down (ARDL) in ordre to highlight more On the problème of the sud, Our wok wasp limite to a country It is Alegria, chose résulte have résulte in the absence of a long-terme balance Be tween FDI and unemployment.

Keywords:

Forgien direct Investment, unemployment, pana data, self-régression of distribue time slow down (ARDL).

.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الملخص	
الشكر و التقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه	03
أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	03
ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	04
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	07
أولا: البيئة الاقتصادية	07
ثانيا: البيئة القانونية والتشريعية	07
ثالثا: البيئة السياسية	07
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	08
أولا: من جانب المستثمر الأجنبي	08
ثانيا: دوافع البلد المضيف	10
المبحث الثاني: ماهية البطالة	
المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها	12
أولا: مفهوم البطالة	12

ثانيا: أنواع البطالة وقياسها	13
1.أنواع البطالة	13
2.قياس البطالة	14
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة وأثرها	15
أولا: النظريات التقليدية	16
ثانيا: النظريات الحديثة	18
المبحث الثالث: أثر البطالة وسبل التخفيف منها	18
أولا: آثار البطالة	18
ثانيا: سبل الحد من البطالة	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا	
تمهيد	22
المبحث الأول: لمحة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا	
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا	23
1-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	23
2-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	24
3-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	25
4-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	26
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا	27
1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	27
2-معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	29
3- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	30
4-معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	
المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي في دول شمال افريقيا	

1-حوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر	32
2-حوافز الاستثمار الأجنبي في مصر	33
3-حوافز الاستثمار الأجنبي في تونس	34
4-حوافز الاستثمار الأجنبي في المغرب	34
المبحث الثاني: لمحة عن واقع البطالة في دول عينة الدراسة	
المطلب الأول: تطور البطالة في دول شمال افريقيا	36
1-تطور معدلات البطالة في الجزائر	36
2-تطور معدلات البطالة في المغرب	37
3- تطور معدلات البطالة في تونس	38
4-تطور معدلات البطالة في مصر	39
المطلب الثاني: أسباب البطالة في دول عينة الدراسة	
أسباب البطالة في الجزائر	40
أسباب البطالة في المغرب	42
أسباب البطالة في تونس	43
أسباب البطالة في مصر	44
المطلب الثالث: معالجة البطالة في دول شمال افريقيا	
حلول البطالة في الجزائر	45
حلول البطالة في المغرب	47
حلول البطالة في تونس	47
حلول البطالة في مصر	49
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في دول شمال إفريقيا	
تمهيد	53
المبحث الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)	54
المطلب الأول: مفهوم وأهمية نماذج البانل	54

أولا: تعريف بيانات البانل	54
ثانيا: أهمية بيانات بانل	54
المطلب الثاني: أهم نماذج واختبارات (panel data)	55
اختبار التجانس لبيانات البانل *(HSIO TEST)*	55
تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية	57
المطلب الثالث: تطبيق اختبار التجانس على عينة الدراسة	
أولا: منهجية ومتغيرات الدراسة	58
ثانيا: اختبار التجانس (Hsiao)	59
المبحث الثاني مفاهيم حول نموذج ARDL	
المطلب الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	60
المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	60
أولا: الاستقرارية	61
ثانيا: الابطاءات المثلى	61
ثالثا: اختبار صلاحية النموذج	61
رابعا: اختبار الحدودBound Test	62
المطلب الثالث: دراسة قياسية بتطبيق نموذج ARDL	
أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF	63
ثانيا: تقدير معلمات النموذج باستخدام :ARDL	64
ثالثا: تحديد فترات الابطاءات المثلى للنموذج	65
رابعا: تقدير نموذج ARDL	65
خامسا: تشخيص النموذج	66
1.اختبار الارتباط الذاتي للبواقي BG)	66
2.التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):	66
3.اختبار LM لدراسة ثبات تجانس تباينات البواقي	66
4.اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDLالمقدر	67

سادسا: اختبار التكامل المشترك (Bound test)	68
خاتمة الفصل	69

قائمة الأشكال

والجداول

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	في الجزائر خلال الفترة (1991-2020) IDE تطور	23
02	في مصر خلال الفترة (1991-2020)IDEتطور	24
03	في تونس خلال الفترة (1991-2022)IDEتطور	26
04	في المغرب خلال الفترة (1991-2022)IDEتطور	27
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر	36
06	تطور معدلات البطالة في المغرب	37
07	تطور معدلات البطالة في تونس	38
08	تطور معدلات البطالة في مصر	39
09	اختبار التجانس	56
10	ARDLفترات الابطاء الأمثل لنموذج	65
11	ARDLتقدير نموذج	65
12	jarque beraاختبار التوزيع الطبيعي	66
13	ARDاختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج	67

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج اختبار Hsiao(1986)	59
02	اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى	63
03	اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول	64
04	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (BG)	66
05	اختبار ARCH	67
06	اختبار التكامل المشترك Bound test	68

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2020-1991)	**170**
02	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2020-1991)	**170**
03	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة (2020-1991)	**171**
04	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (2020-1991)	**171**
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر	**173**
06	تطور معدلات البطالة في مصر	**173**
07	تطور معدلات البطالة في المغرب	**174**
08	تطور معدلات البطالة في تونس	**175**
09	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى على الاستثمار الأجنبي المباشر	**176**
10	اختبار جذر الوحدة عند المستوى على معدلات البطالة	**177**
11	اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول على الاستثمار الأجنبي المباشر	**178**
12	اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول على معدلات البطالة	**180**
13	ARDLتقدير نموذج	**182**
14	اختبار الحدود للتكامل المشترك	**183**

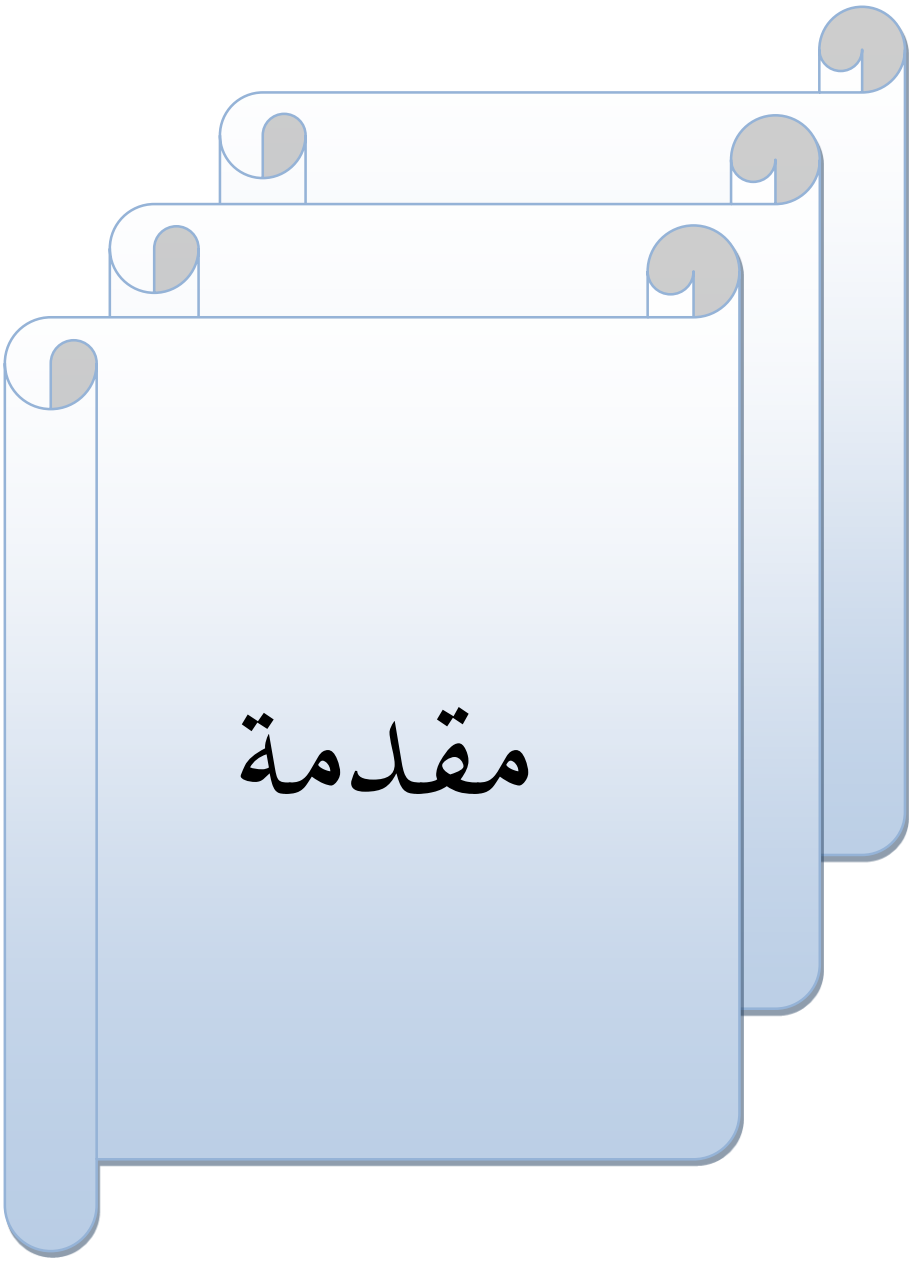
مقدمة

تمهيد:

ان التحولات الحاصلة للنظام العالمي الاقتصادي تؤدي الى بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها و تحرير التجارة العالمية أصبح الاستثمار الأجنبي عابر للحدود بفعل سياسات التحرير الاقتصادية المتبناة من طرف الدول و كذا نمو التجارة الدولية ، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بنوعيه عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال و من حوافز للمستثمرين الأجانب لما له من مردود إيجابي على اقتصاد البلد المضيف و هي عملية غير تلقائية بل هي عملية مخطط لها و تستند إلى الإدارة الرشيدة ، فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي مما أدى إلى حدوث ثغرات في عملية التنمية الاقتصادية ، التي تعالج معظم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية كظاهرة البطالة و التي تعتبر من المواضيع التي كانت و مازالت مجال للدراسة و الاهتمام ، فالبطالة تكاد أن تكون من أهم المشكلات الرئيسية التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم .

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بشكل ملحوظ حسب الأسلوب الذي ينتهجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول في اقتصاديات تلك الدول كالبلدان العربية و غيرها من البلدان النامية تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق العوائد المرجوة منه خاصة فيما يتعلق بتأثيره على مستويات العمالة في هذه البلدان ، و من بين الدول العربية دول شمال إفريقيا و المتمثلة في المغرب–الجزائر –تونس و مصر و التي تسعى جاهدة لتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بغية استقطاب أكبر حجم من تدفقات رؤوس الأموال و التكنولوجيا لكل دولة من الدول السابقة الذكر بغرض إضافة عامل إلى كل العوامل التي صاغتها و السياسات التي تبنتها هذه الدول لاحتواء ظاهرة البطالة و التخفيف من معدلاتها .

1- الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع كما يلي:

هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات البطالة في الدول العربية لشمال إفريقيا؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي النظريات التي تناولت كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الدول العربية لشمال إفريقيا؟

3- الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-اختلف النظريات باختلاف المدارس

- يمكن بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من معدلات البطالة في الدول العربية لشمال إفريقيا.

4- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من بين الأسباب التي قادتنا إلى دراسة هذا الموضوع ما يلي:

- الرغبة في معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على البطالة في دول شمال إفريقيا.
- الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع خصوصا بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم.
- صلة الموضوع باختصاص الدراسة خصوصا لوجود دراسة قياسية.

- الدور الهام الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدل نموها.

5- المنهج المتبع في الدراسة:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث واختبار مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والأسلوب القياسي الإحصائي الذي يشمل الأساليب الكمية الإحصائية في الجانب التطبيقي.

المنهج الوصفي: تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة والتعبير عنهما كميا ونوعيا، حيث يعبر عن خصائص كل ظاهرة ووصفها وصفا رقميا لكل ظاهرة وتوضح درجة ارتباطها ببعض.

المنهج القياسي: من أجل التأكد من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة تم استخدام مناهج حديثة تمثلت في Panal Data و ARDL .

6- حدود الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة تم تحديد الإطار الزمني والمكاني للبحث كالتالي:

الحدود المكانية: تمثلت حدود الدراسة في 4 دول من شمال إفريقيا (الجزائر-مصر-تونس-المغرب).

الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة من سنة 1991 إلى سنة 2020.

7- أهمية البحث:

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة لأنه يسعى إلى:

- محاولة إبراز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا واختبار صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.
- إعطاء فكرة شاملة عن البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر موضوع الساعة في دول شمال إفريقيا التي تعيش جملة من التحولات الاقتصادية كالبطالة بمساهمته بخلق فرص جديدة للعمل.

8- أهداف البحث:

- محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.
- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا.
- محولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

9- حدود الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة تم تحديد الإطار الزمني والمكاني للبحث كالتالي:

الحدود المكانية: تمثلت حدود الدراسة في 4 دول من شمال إفريقيا (الجزائر-مصر-تونس-المغرب).

الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة من سنة 1991 إلى سنة 2020.

10-الدراسات السابقة:

1- **فرحاني خولة:** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014) دراسة تحليلية قياسية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2015-2016، والنموذج القياسي الذي تم استخدامه هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد وأهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الفترة هي أن ليس معظم المتغيرات الموجودة في النموذج تؤثر على معدل البطالة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على البطالة.

2-**كريمة فرحي:** أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2001، ركزت الباحثة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وقامت بدراسة قدرته على امتصاص للبطالة والتكاليف الوحدوية للعمل وعلى ميزان المدفوعات بالإضافة إلى دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي على الدولتين.

3-**بن داود وهيبة:** واقع آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر – مصر – المغرب وتونس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف حيث بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي الذي بدوره يلعب دورا هاما في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الدولية التي تمول الأنشطة الاقتصادية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و يمكن أن يحقق لاقتصاديات البلدان المضيفة العديد من المزايا فهو يلعب دورا مهما في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرقل نموها أهمها مشكلة البطالة التي تعد من أخطر المشكلات التي تواجه الدول في كافة ارجاء العالم ، فهي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على الشغل ، و لهذا تلجأ الدولة إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخلق مناصب شغل جديدة و امتصاص نسب البطالة و التقليص منها .

ومن أجل التعرف على أهم جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

-المبحث الثاني: ماهية البطالة

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهو بذلك يساهم في انتشار ظاهرة العولمة، ولقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسيات الاقتصادية شجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يتغير مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي، فهو مفهوم عام قد يضيق وقد يتسع حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية، فالدولة التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية تميل إلى تبني مفهوم واسع للاستثمار لتتمكن من الاستفادة بأكبر قدر من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية، أما الدول التي تتبنى نظاما مانعا بشأن الاستثمار الأجنبي فإنها تتبنى مفهوما ضيقا له للحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الإقليم. وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ) تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها هي تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ولكننا نجد أن هذا التعريف يساوي بين أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو تتم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات، لذلك لا بد من وضع تعريف جامع، مانع.[1]

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**، دار النفائس، الأردن 2005، ص 20.

ب)يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول على كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النقود.[1]

ج) تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية UNCTAD)الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).

وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنها تلك الشركة التي تملك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس إدارة الشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

د) كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء كان عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد.[3]

---

[1] OECD(OECD, Benchmark Definition of foreign Direct Investment, Fourth Edition , 2008) p 17

[2] ساعد بوراي، **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس المغرب)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،2016-2017، ص15.

[3] عشيط لبنى، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر 2000-2016**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند –البويرة-، 2017-2018 ص13.

هـ) هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكون مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى مع إمكانية تملك الإدارة والتحكم في لكل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع من أنواع هذا الاستثمار. ويرجع هذا الى اختلاف الاعتبارات والتفضيلات بين الدولة المضيفة من ناحية والمستثمر الأجنبي من ناحية أخرى، إضافة الى المعايير التي يعتمد عليها في التصنيف الخاص بكل نوع. وهنا نميز بين أربعة أصناف حسب المعايير المعتمدة وهي:

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لملكية النشاط
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب لشكل التبعية للشركة الام
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب للحوافز والدوافع التي تؤدي الى حدوث الاستثمارات
- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب للعلاقة بين الشركة الام والفرع.

[1] حنيش حفيظة، **الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2000-2018**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2017-2018، ص 12.

2-1الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لملكية النشاط:

نقصد بملكية النشاط، نوع الملكية الأجنبية للمشروع الاستثماري في البلد المضيف، وهنا نكون امام شكلين رئيسيين وهما[1]: استثمار مشترك واستثمار مملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي

أ-الاستثمار الأجنبي المشترك:

يقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني المحلي ، حيث تتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع الاستثماري على أساس القانون الداخلي للاستثمار بالنسبة للدول المضيفة ، وبالتالي يعتبر الاستثمار المشترك استثمار يشترك فيه طرفان شخصان معنويان تابعين للقطاع العام أو الخاص على الأقل ،ويمكن أن تكون المشاركة عبارة عن حصة في رأس مال مشروع، الإدارة ، خبرة أو براءة اختراع ، وبصفة عامة يمكن اعتبار الاستثمار المشترك كانفاق طويل الأجل بين الطرفين الاستثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل البلد المضيف لهذا الاستثمار.

ب –الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات أكثر تفضيلا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق في الدول المضيفة، الا أن هذا الشكل من الاستثمار قد يؤثر سلبا على الدول المضيفة بسبب التبعية الاقتصادية والخوف من احتكار الشركات المتعددة الجنسيات وغزوها للأسواق المحلية.

2-2الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لشكل التبعية للشركة الأم [2]

نقصد بشكل التبعية، القرارات في مجملها الخاصة بالفروع على أي مستوى تتخذ، هل تتخذ على مستوى الشركة الأم أو على مستوى الفرع، إضافة إلى منتجات هاته الفروع، لمن

[1]إبراهيم قارة، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي يكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2018-2019، ص92.

[2]نور الدين قدوري، أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية –دراسة حالة أزمة الرهن العقاري -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2018/2017، ص16

تنتج، وهنا نميز بين ثلاثة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، هي استثمار يلبي حاجيات الشركة الأم، واستثمار يلبي حاجيات البلد المضيف واستثمار يلبي حاجات السوق العالمية. وفيما يلي تفصيل للأشكال السابقة.

أ –استثمار يلبي حاجيات الشركة الأم:

يتميز هذا النوع من الاستثماري بتبعية اقتصاديه كاملة للشركة الأم، وذلك من خلال خضوع نشاطاتها إلى حاجيات تلك الشركات، وقراراتها تتخذ من طرفها أيضا، كما ان إنتاجها ويوجه للشركة الأم دون غيرها.

ب–استثمار يلبي حاجيات البلد المضيف:

يتمثل هذا النوع في إقامة طاقات إنتاجية في البلد المضيف لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وتنصف العلاقات بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

ج –استثمار يلي حاجيات السوق العالمية:

يخدم هذا النوع في الاستثمارات السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع إلى هذه الأسواق، وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتواجد هذه الفروع ضمن مخطط واحد ويضم أيضا الشركة الأم، بمعنى أن هذا النوع يوجه منتجة إلى الأسواق الدولية بحثا عن تعظيم عائده تحت قيد أقل تكلفة ممكنة.

2–3الاستمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى الدوافع والمحفزات

نقصد بها الأنواع تبعا للدوافع التي جعلت المستمر الأجنبي يتوجه إلى دولة مضيفة بعينها دون غيرها من الدول، وقد اقترح وننج في عام 1930 تقسيما ثلاثيا وفقا للاعتبار السابق،

يتمثل في ثلاثة اشكال رئيسية هي[1]: الاستثمار الباحث عن الموارد والمصادر الاستثمار الباحث عن الأسواق والاستثمار الباحث عن الكفاءة.

أ . الاستثمار الباحث عن الموارد والمصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز حيث تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وينطوي هذا النوع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية.

ويعتبر هذا الشكل غير عادل بالأخذ بالاعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه قد تذهب للشركات المستثمرة (وفق الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول).

ب . الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسود هذا النوع في قطاع الصناعات التحويلية، ويهدف لتلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والإقليمية). ومن شأن ها النوع من الاستثمار أن يسهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها.

ج – الاستثمار الباحث عن الكفاءة: ويتم هذا النوع من خلال الشركات متعددة الجنسية التي تركز أنشطتها بهدف زيادة الربحية وذلك باستخدام الأيدي العاملة الماهرة ومنخفضة التكلفة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة. ويأخذ هذا النوع أشكالا عدة منها تحويل جزء من العمليات الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدول

[1] يحيي حسين علي، **المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير 2022، ص1092.

المضيفة أو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور وارتفاع سعر صرف العملة. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عالية في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعينة.

رابعا-الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للعلاقة بين الشركة الأم والفرع

بناء على العلاقة بين الشركة الأم والفرع في القطر المضيف، نميز بين نوعين رئيسيين للاستمارات الأجنبية المباشرة هما:

أ-الاستثمارات الأجنة المباشرة الأفقية [1]:أين تقوم الشركة بإنتاج نفس السلع أو سلعة متشابهة في البلد المضيف كما في البلد الأصل وذلك بهدف الاستفادة من مزايا الاحتكار أو الاحتكار المتعدد، حيث يوجد هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالإنتاج في عدة مواقع بهدف الدخول إلى عدة أسواق خاصة عند ارتفاع تكاليف التجارة و التصدير، ففي هذا النوع من الاستثمار تقوم الشركة بوضع كل هيكل إنتاجها في البلد المضيف باحثة عن الأسواق حيث تتأثر بحواجز التجارة و تكاليف النقل ، و هذا الاستثمار هو بديل للتجارة.

ب . الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية[2]: في هذا النوع من الاستثمارات، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، أو صناعة المكونات كمنتوج نهائي، أو يتخصص الفرع في عمليات التسويق.

إضافة إلى ذلك، فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجة للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصل (غير الأسواق المحلية).

---

[1]صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2019-2020، ص19

[2]لياس حفيظ، **دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2016-2017، ص24.

وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في البلد الأم أو في الخارج من خلال استغلال العمالة الرخيصة. كما تتركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل (مثل صناعة النسيج، والملابس، واللعب، والأحذية). وهي أقل تمركزا في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية (مثل صناعة أشباه المواصلات في آسيا مثلا)، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

البيئة الإقتصادية[1]:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال و إمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة و أيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هذه الموارد توفر الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم و حجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرير الاقتصادي و الخصخصة و درجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

البيئة القانونية و التشريعية [2]: تؤثر المحددات التشريعية و التنظيمية على حركة الاستثمارات الأجنبية من خلال تنظيم و تحفيز هذا النوع من الاستثمارات ، فوجود قانون

---

[1]ساهرة حسين زين الثعلبي، **إثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص07

[2]زينة شريط، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)، مذكرة ماستر، 2018-2019، ص 32.

استثمار موحد واضح يعطي للمستثمر الأجنبي الضمانات الكافية من عدم المصادرة و الحرية في تحويل الأرباح، وحرية دخول و خروج رؤوس الأموال ، مما يساعد على جذب الشركات الأجنبية ، كما تأثر البيئة التنظيمية في الدولة المضيفة تأثيرا متميزا بسهولة الإجراءات و وضوحها و تبسيط قواعد الموافقة عليه و عدم تفشي البيروقراطية و الفساد، كما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

البيئة السياسية [1]:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد احد اهم العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية و احترام حقوق الانسان و ينال رضا واستحسان عدد كبير من أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار لان المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد الا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم و إمكانية استقرار ذلك النظام تتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقلال السياسي و تسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

نالت أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام الاقتصاديين وخبراء الشركات متعددة الجنسيات على حد سواء، إذ أن كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف له أسبابه التي تدفعه إلى هذا النوع من الاستثمارات، وبالتالي كل طرف يحاول أن يستفيد قدر الإمكان من الإيجابيات التي تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتفادي السلبيات، ومن هنا سوف نعرض أهم الدوافع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من جانب المستثمر الأجنبي وكذا من جانب البلد المضيف.

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص70.

أولا: من جانب المستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1 –طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الانتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.[1]

2 –زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر: وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن بتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوربية واليابانية هذا السياق محققة في أن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية[2].

3 –زيادة المبيعات: مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها. وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. وفي حالة عدم توفر هذه

---

[1] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص76

[2] نفس المرجع، ص77.

الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر[1].

4 – تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.[2]

5 –تحسين الموارد وضمان توفيرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة. وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6–الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

[1] لبنى عشيط، مرجع سبق ذكره، ص23
[2] نفس المرجع السابق، ص78.

7-حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.[1]

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في " النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة كرايزلر (Chrysler)، وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد(Ford)وشركة جنرال موتورز General Motorsاللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.[2]

8 -السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

---

[1]طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص185.
[2]دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص78.

إن هناك أسباب ظاهرية وأخرى خفية للاستثمار في دول أخرى، وتمثل الأسباب الظاهرية والتي سبق عرضها الواجهة الحضارية والأسباب المشروعة للشركات الدولية، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. والدول القوية مدفوعة ومنذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة. ولا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة. بدليل التاريخ الاستعماري البغيض الدول المصدرة لهذا الاستثمار.[1]

ثانيا: دوافع البلد المضيف [2]

تسعى مختلف الدول، المتقدمة والنامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1 –سد فجوة الادخار –الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي. وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد

1نفس المرجع السابق، ص79

2عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007-2008، ص56.

المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية. نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي. ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2 –**تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

أ) لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

ب)يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، وفي كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم ميزان مدفوعاته.

ج) هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات

والتجهيزات المعنية و / أو يورد هذه الأخيرة بذاتها.

3 –زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4 –الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة. بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5 – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية ... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعنى لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6 –تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل

جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7 –**نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته. والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية. حيث من المفترض أن يجلب معه الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة ... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال، بل في تحويل الأصول غير الملموسة ومع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز بالتأكيد، عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات.

المبحث الثاني: ماهية البطالة

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

أ- مفهوم البطالة:

اختلفت التعاريف الخاصة بالبطالة باختلاف المنظور الذي تُرى به، فباعتبار البطالة من المواضيع الذي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، ومن خلال هذا المطلب نحاول تقديم بعض تعاريف للبطالة والبعض من أنواعها.

1. يرى الاقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل. [1]
2. تعرف المنظمة العمل الدولية للبطالة، البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجد هذا العمل.
3. يعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها في حالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين عن العمل بالأجر السائد، لا كنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين في فترة زمنية معينة نتيجة للقيود التي تفرقها حدود الطاقة والفترة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع.[2]

ويمكن التفرقة بصفة عامة بين مفهومين للبطالة وهما[3]:

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005، ص01

[2] ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010، ص45

[3] احمد قديد، **إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر –تونس – المغرب 1993 الى 2007**، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010، ص13

المفهوم الرسمي: تتمثل البطالة وفقا للمفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.

المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع من الناتج المحتمل ممّا يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع كما كان الوصول إليه.

فنحن نهتم بالمنظور الاقتصادي، ولقد تعددت وفق هذا المنظور التعاريف الخاصة بالبطالة، حيث هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد مفهومها، فيرى البعض أنها حالة عدم توافر سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة.

ويرى البعض الآخر أن البطالة تمثل اختلال بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومر بذلك كلّه إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي.[1]

ب- أنواع البطالة وقياسها:

أولا: أنواع البطالة

تعددت أنواع البطالة التي وردت في النظريات والدراسات المختلفة كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة. فيما يلي أهم تلك الأنواع:

[1]أحمد قديد، نفس المرجع السابق، ص14

1. البطالة السافرة (الصريحة، الظاهرة أو المطلقة):

تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها ويعود ذلك لعدة أسباب منها نمو سكاني سريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية.[1]

2. البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة انكماش وركود أو كساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام تنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام ولهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة ، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة ، وقد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة باتباع سياسات اقتصادية توسعية ، متمثلة في السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي و لتشجيع الاستثمار و الصادرات ، زيادة الاستهلاك و الانفاق الحكومي ، وخفض الواردات و الضرائب .[2]

3. البطالة الاحتكاكية:

تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فتراتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل. غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيرا، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية وليست

---

[1]ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص53

[2]فرحاني خولة، **إثر الاستثمار الأجنبي على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2016-2015 ص37.

بالضرورة إجبارية، ويجدر التأكيد هنا أن البطالة الاحتكاكية ليست بمؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية.[1]

4. البطالة الهيكلية:

وهي البطالة الناشئة عن حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي مما يترتب عليه حدوث توافق فيما بين العمالة المطلوبة وبين العمل القائم و كثيرا ما تظهر حالات عدم توازن هيكلي لبعض وظائف أو الأعمال أو المناطق كنتيجة للتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية و التراجع في قطاعات أخرى ،فالاقبال المتزايد على مهنة أو تخصص معين كتخصص إدارة أعمال سيؤدي إلى فائض عرض في سوق العمل لهذا التخصص مالم يتزايد الطلب في شكل مناسب مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة ، وتتميز البطالة الهيكلية بأنها تستمر بفترة زمنية أطول مقارنة مع البطالة الاحتكاكية و يختلف الاقتصاديون حول تصنيف البطالة الهيكلية إلى بطالة إجبارية و اختيارية .

فحدوث بطالة هيكلية في قطاع عمل مؤهلين كالمهندسين مثلا وامتناعهم عن العمل في وظائف أخرى متاحة أقل مهارة يعتبر بطالة اختيارية، أما حدوث بطالة هيكلية في قطاع عمال غير مؤهلين كعمال النظافة تعتبر بطالة اجبارية لأن هؤلاء ليس لديهم المهارات اللازمة للعمل في وظائف مفتوحة وتتطلب مهارات أعلى.[2]

5. البطالة المقنعة[3]:

تعرف البطالة المقنعة على أنها "حالة التحاق الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة.

---

[1]علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص17

[2]حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر، عمان الطبعة الأولى ،2010، ص184

[3]منير بن نغروزي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-، 2017-2018، ص12

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهريا، وليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة.

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة في أوقات الكساد فقط.

ثانيا :قياس البطالة:

تستند إحصائيات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام (أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة) ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة، وتقسم إحصاءات البطالة السكان القادرين على العمل إلى ثلاث مجموعات

1. **العاملين:** ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر[1]، ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية خاصة بكل الوقت أو لبعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، سواء أكان ذلك في مجالات مدنية أو مجالات عسكرية. [2]
2. **العاطلين:** وتشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين ويبحثون بشكل جيد عن العمل، أو ينتظرون العودة إلى العمل لكنهم لا يجدون عملا.
3. **الخارجين عن قوة العمل:** ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة وربات البيوت والمتقاعدين .....الخ[3]

حيث يمكن قياس معدل البطالة من طرف الجهات الرسمية باستخدام الصيغة التالية[4]:

---

[1]حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص185
[2]علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص11
[3]حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص185
[4]فرحاني خولة، مرجع سبق ذكره ، ص32

قوة العمل =عدد العاملين + عدد المتعطلين

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{قوةالعمل}} \times 100$$

أما لنسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل.

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان القادرين}} \times 100$$

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة وأثرها

نقدم في هذا المطلب عرضا تحليليا موجزا لنظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعتين هما: النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

أولا النظريات التقليدية: وتغطي هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح لتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به ويتدرج تحت هذا المنظور

التقليدي لسوق العمل والبطالة ثلاث نظريات هي: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الكينزية.

1. **النظرية الكلاسيكية** [1]: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية هما سيادة ظروف المنافسة الكاملة لكافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة ،بما فيها عنصر العمل ،ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب الاهتمام الأساسي على كيفية تحقيق الترقيم الرأسمالي في الأجل الطويل، وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل الحرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية وإن وجدت البطالة، فإنها إما تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى جمود الأجور، وعليه فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى فترة التسليم والتسلم غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة اجبارية.

وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث توازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عائق العمال.

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص33

2. **النظرية النيوكلاسيكية:** التوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية، تفترض هذه النظرية أن حركة الأسعار المرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

وان النيوكلاسيك هم امتداد للكلاسيك فهم يقولون بقانون ساي للأسواق ولذلك فان زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة.[1]

وعليه فان وفقا للفكر النيوكلاسيكي، فان مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقا لهذا الفكر فان وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية و بمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدو عملا. [2]

3. **النظرية الكينزية:** ان الحالة المسماة بـ "البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل و أرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال ، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج و بناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم ، فاذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج ، و تظهر البطالة بين العمال للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على احداث التأثير و تحديد المعالم السياسية و الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، و اقترح كينز بعض السياسات المالية و النقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التشغيل. كذلك يمكن دفع

[1] احمد قديد، مرجع سابق، ص32
[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص37

الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية.[1]

ثانيا: النظريات الحديثة

لا تقتصر النظريات المفسرة للبطالة في التحليل الاقتصادي على نظريات الفكر التقليدي بل ظهرت العديد من النظريات لسوق العمل والبطالة قامن بتطوير النظريات التقليدية وتعديلها من خلال إدخال فروع أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل ومن أهمها نذكر ما يلي:

1. **نظرية البحث عن العمل:** نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس اسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات[2].

وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية– إحتكاكية– أو مرغوبة تنتج من سعي العمال للحصول على أجر أفضل و فرص عمل أكثر ملائمة ، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة ، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة [3].

2. **نظرية تجزئة سوق العمل:** تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات

---

[1]رضوان بن بوبكر، **أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016-2017، ص16

[2]مصطفى حيمور، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصادية، ص04

[3] نفس المرجع السابق ،ص28

معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين [1]، وتفرض النظرية وجود نوعين من الأسواق تختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة لكل منهما عل النحو التالي:

- ✓ سوق أولي: يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي اذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عملية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.[2]
- ✓ سوق ثانوي: فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليبا إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل. ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار الى التشريعات التي تنظم هذا السوق.[3]

3. نظرية الاختلال:

وفقا لهذه النظرية فان الأجور و الأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغيير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الاجبارية ،وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار و الأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة و المطلوبة ونظرا

---

[1] عبد الغاني دادن، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة 1970-2008**، مجلة الباحث عدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -، ص179.

[2] فرحاني خولة، مرجع سبق ذكره، ص49

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص56

لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فان ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع .

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوق السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية أم الثانية فتدعى البطالة الكينزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها بنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي وانما يتوقف على طبيعة الاختلال التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

المطلب الثالث: أثر البطالة وسبل التخفيف منها

أولا: آثار البطالة

الآثار الاقتصادية[1]: ترتبط البطالة بالجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى ويمكن حصر هذه الأثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

- ❖ حرمان الاقتصاد المحلي في فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها، وذلك بسبب عجز الاقتصاد عن استغلال وتشغيل العرض المتاح من الأيدي العاملة، وتقدر منظمة العمل العربية أن زيادة معدل البطالة السنوي بنسبة 1%يؤدي إلى خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 2.5%.
- ❖ ان البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور مما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

[1]فرحاني خولة، مرجع سبق ذكره، ص34

- هناك خسارة ترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالته فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم، من المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ باستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا، كما يتعرض العامل لموجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.
- ان البطالة بتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدامات، يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي يكون في الغالب بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية.

الآثار الاجتماعية والسياسية[1]:

للبطالة أيضا اثار اجتماعية والسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الاقتصادية وهي كالتالي:

- تؤدي البطالة إلى انخفاض أوامر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة، بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي.
- تؤدي البطالة إلى انتشار ما يسمى بالتشرد الاجتماعي وذلك كنتيجة مباشرة لم يشعر به المتعطل من إحباط ويأس وعدم انتمائه للدولة كنتيجة غير مباشرة للفقر.
- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العديد من النتائج الوخيمة وبروز ظواهر اجتماعية سلمية، كما أنها تصيب العاطل عن العمل بالكآبة والحسرة والتدهور النفسي والذي يؤدي بذلك إلى التدهور الجسمي أي مشاكل صحية كذلك، وهذا زيادة على انخفاض المستمر للمستوى الثقافي للعاطل

[1] رضوان بوبكر، مرجع سابق، ص 32-30

- ❖ تعد البطالة وبمصاحباتها المختلفة مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعي وعاملا كبيرا من عوامل تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع، فهي تهدد الروابط والبنى والمؤسسات داخل المجتمع وتنذر بتفكيكها.
- ❖ مازالت البطالة تؤثر بشكل كبير على سياسات الدول، حيث كانت سببا في القيام بعمليات سياسية، حيث أدت إلى إسقاط أنظمة وحكومات والثورات الأخيرة التي حصلت في بعض الدول العربية والتي أدت تغيير حكومات وحكان كخير دليل على تأثير البطالة.
- ❖ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء الذي يؤثر سلبا اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.
- ❖ ضعف درجة المشاركة السياسية.

ثانيا: سبل الحد من البطالة

للبطالة تأثيرات غير مرغوبة لأنها جزء غير مستغل من طاقات المجتمع الإنتاجية وبما أن العمت اهم عناصر الإنتاج الذي يهدف الى تحقيق الرفاهية المادية، لذلك فان مختلف الحكومات تسعى إلى إيجاد سبل للحد والتخفيف من هذه المشكلة و بين الحلول[1] نجد:

1. إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجاملات التي تعاني من نقص القوة العاملة.
2. التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
3. فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي.

[1]ياسين سالمي، **دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panal Dataلعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2019-2020، ص57

4. تشكيل صندوق قومي للتدريب لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في إنشاء مراكز تدريب.
5. تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل للشباب.
6. تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص العمل للشباب.
7. رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل.
8. الاهتمام بالعنصر التكنولوجي والاستفادة به في تدريب الشباب.
9. دعم صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين وعدم التضييق على الباعة المتجولين في فترات البطالة دعم الأنشطة الإنتاجية وفتح مشاريع إنشائية تستوعب جزء من العمالة وتزيد من الانفاق الكلي مما يحرك الطلب.
10. خلق مناصب شغل وإعداد برامج تدريب لخريجي الجامعات للمساهمة في تقديم الخدمات العامة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراسة و تحليل أهم الجوانب و العناصر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة من خلال هذا الفصل نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية و الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسيات من خلال خلق الثروة و الدفع بالاقتصاد إلى الأمام حيث يساهم في خلق فرص العمل من خلال حجم الوظائف التي يوفرها التي بدورها تعالج مشكلة البطالة التي يعاني منها العالم بأسره و تعد البطالة مشكلة عالمية و قد أوضحت هذه المشكلة انه من الصعب الوصول الى مستوى التشغيل الكامل ، حيث أصبحت البطالة مؤشرا يدل على بداية فشل النظام الاقتصادي السائد ، الذي يؤدي إلى تفاقم أزمة البطالة و استمرار الجدل بين المفكرين الاقتصاديين حول مفهوم البطالة و سبل الحد و التقليل منها ، و حاولنا ذكر أهم الأسباب و الآثار المترتبة عن البطالة .

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حلا للعديد من المشاكل بهدف زيادة حجم العمالة والتقليل من حجم البطالة والقضاء على جانب النقص في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد أصبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من أولوياتها من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي و يعمل على تحسين نوعية المؤسسات و تحقيق بيئة مؤسساتية جاذبة تساهم في استقطاب أكبر الاستثمارات الأجنبية و يعتبر هذا الأمر من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية ، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية قامت دول شمال إفريقيا بإصدار مجموعة من التشريعات و الإجراءات الهادفة الى تسهيل انسياب حركة رأس المال و قد تضمنت هذه الإجراءات حزمة من الحوافز و التسهيلات و الضمانات التي جاءت بها قوانين الاستثمار في هذه الدول التي ساهمت بدورها في معالجة معظم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية التي تؤدي إلى زعزعة كيانه من أهمها مشكلة البطالة التي تعتبر أهم مشكلاته الرئيسية التي تعرقل مسيرته في التقدم .

وفي هذا الفصل سيتم عرض دراسة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: لمحة عن الاستثمار الأجنبي في دول شمال إفريقيا

المبحث الثاني: لمحة عن البطالة في دول شمال إفريقيا

المبحث الأول: لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عينة الدراسة

1- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر وسجل الاقتصاد الجزائري خلال سنوات التسعينات مستويات منخفضة من تدفقاته بسبب وضعه السياسي وعدم الاستقرار الأمني. ومر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعدة مراحل نوضحها من خلال التمثيل البياني الموالي:

الشكل رقم (01): تطور IDE في الجزائر خلال الفترة (1991-2020)

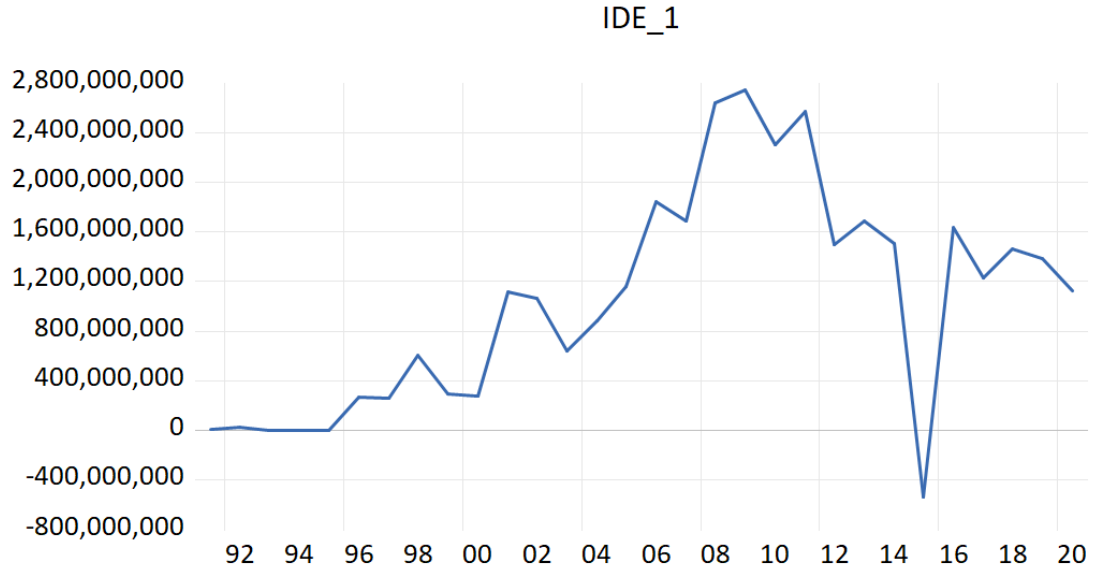

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال التمثيل البياني أعلاه يمكن تقسيم تطور الاستثمار الأجنبي في إلى عدة مراحل خلال سنوات التسعينات كما ذكرنا سابقا كانت ضئيلة جدا فمن سنة 1991 إلى سنة 1994 كانت حجم الاستمارات ضعيفة وشبه معدومة و هذا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية التي أدت إلى اهتزاز ثقة المستثمر الأجنبي ، و بعد هذه الفترة عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطورا معتبرا من سنة 1996 إلى سنة 2000 حيث قفزت من 270 مليون دولار إلى 280 مليون دولار و هذا التطور راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كقانون الاستثمار الذي يمثل مجموعة

من الحوافز و الامتيازات و الضمانات للمستثمرين الأجانب و سجلت الجزائر خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فمن خلال هذه السنة بدأت تطورات الاستثمار الأجنبي تعرف انتعاشا ملحوظا حيث حققت خلال سنة 2009 أعلى قيمة لها بلغت 2746 مليون دولار و ترجع هذه الزيادة إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد و الإصلاحات و التدابير التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من التدفقات ، بالإضافة إلى إنشاء هيئات مختلفة باستقبال و توجيه المستثمرين الأجانب و المحليين كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المبشر إلى الجزائر .

خلال سنة 2012 عرفت التدفقات تراجعا على غرار باقي الدول العربية بسبب الأوضاع السياسية الصعبة التي عانت منها الدول وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى زيادة قلق المستثمرين الأجانب حيث بلغت قيمتها 1500 مليون دولار، خلال سنة 2014 انخفضت أسعار المحروقات التي أثرت بشكل كبير على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

وعرف عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قدرت ب (537-) مليون دولار جراء بعض عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما خلال عام 2016 فقد ارتفع حجم تدفقه بشكل كبير مقارنة مع سنة 2015 بسبب التعديلات التي شهدها قانون الاستثمار كالتخفيض من الإتاوة الإيجارية السنوية ليشهد مرة أخرى انخفاضا طفيفا سنة 2017، وواصل الانخفاض سنة 2019 نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد.

2- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

تعد مصر بوابة افريقيا والشرق الأوسط من الدول العربية التي تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها وقامت بالعديد من الإجراءات من أجل تطوير تدفقاتها عبر السنوات وفيما يلي التمثيل البياني يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الشكل رقم (02): تطور IDE في مصر خلال الفترة (1991-2020)

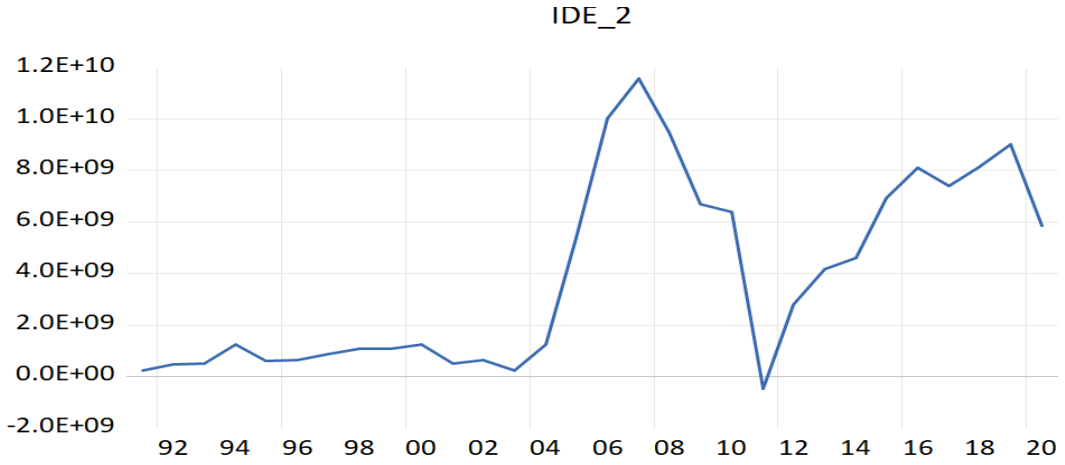

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن خلال السنوات الأولى من التسعينات كان هناك انخفاض في تدفقات الاستثمار بالرغم من الخطوات المتخذة لتحفيزه بسبب الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ومنذ عام 1994 إلى غاية 2000 بدأت الاستثمارات الأجنبية بالارتفاع وهذا الارتفاع راجع إلى اهتمام الحكومة المصرية بالمناخ العام وقامت بوضع قوانين مساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال هذا المنحنى نلاحظ تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور خلال الفترة من 2001 إلى 2003 و ذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع العالمية، و ابتداء من سنة 2004 بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع و الازدهار حيث بلغ أرقاما قياسية خلال عام 2006 ب 10042 مليون دولار و خلال عام 2007 وصل الارتفاع إلى 11578 مليون دولار و هذا التقدم كان بسبب الإصلاحات التشريعية لكن خلال سنة 2008 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية و في عام 2011 شهدت مصر ثورة 25 يناير 2011 التي كان هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكن عكس ذلك انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة بسبب عدم الاستقرار السياسي و الأمني حيث بلغ بقيمة سالبة

(483-) مليون دولار، وبعد ذلك عاد الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع بسبب تحسين الظروف الأمنية و السياسية ليصل عام 2015إلى 6885 مليون دولار.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 11.5 % من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017 وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2 % من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار عام 2017 و4,3 %من إجمالي الدول النامية، وقد تواصل خلال عام 2017 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من مصر والامارات على 61.8 %من الإجمالي بلغت قيمتها بالنسبة لمصر 7.4 مليارات دولار .وقد حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بقيمة 37.7 مليار دولار تمثل 53.4 %من الإجمالي.

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها و لكن بنسبة 0.34 % من 31.3 مليار دولار عام 2017 إلى 31.2 % عام 2018، و قد مثلت الاستثمارات الاستثمارات الواردة إلى الى الدول العربية ما نسبته 2.4 % من الإجمالي العالمي البالغ 1297 مليار دولار، و 4.4 % من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار ،حيث تواصل خلال عام 2018 تركز الاستثمار الأجنبي في عدد محدود من الدول العربية حيث احتلت مصر المركز الثاني بقيمة 6.8 مليارات دولار وبحصة 21.8 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية [1].

في 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بالفعل بنسبة 10 % لتصل إلى 45 مليار دولار، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى شمال افريقيا بنسبة 11 %لتصل إلى 14 مليار دولار وتقلص حجمها في جميع البلدان باستثناء مصر، وظلت مصر أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا في 2019.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2019، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار "**، تقرير مناخ الاستثمار ص07

3-تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

بدأت معالم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال السبعينات من القرن الماضي واستمرت في تزايد في الثمانينات بسبب النشاط الذي عرفه قطاع الصناعة النسيجية وخلال سنوات التسعينات وعرفت تونس تحولا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومن خلال الشكل البياني أدناه نوضح تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس

الشكل رقم (03): تطور IDEفي تونس خلال الفترة (1991-2022)

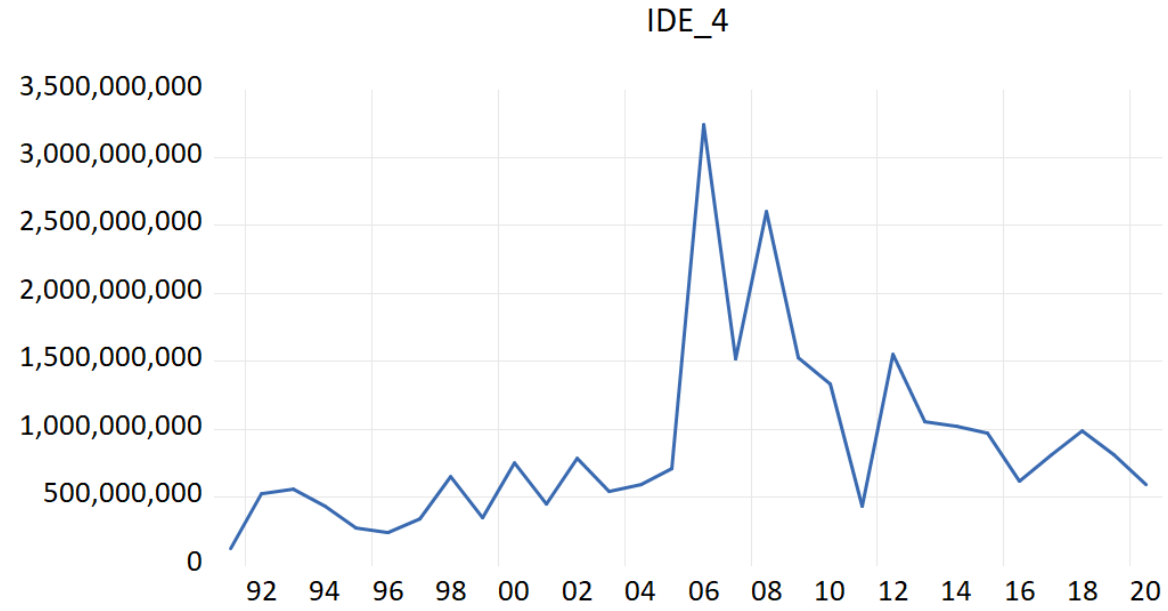

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أنه خلال التسعينات كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر متذبذب ينمو بوتيرة غير منتظمة و غير مستقرة، و خلال بداية الألفية الثالثة شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدما ملحوظا مصدره قطاع الصناعات أما حجم الاستثمارات خلال عام 2003 ارتفع ليصل 539 مليون دولار ليواصل الارتفاع سنة 2006 الى 3239 مليون دولار هي اعلى مستوياته و هذا بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لكن خلال 2009 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا ملحوظا حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2011 إلى 432 مليون دولار و ذلك نتيجة تبعات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع و الخدمات.

بعد ذلك عادت للارتفاع خلال سنة 2012 لتصل إلى 1554 مليون دولار، وخلال الفترة 2013-2016 عادت للانخفاض لتصل إلى 622 مليون دولار، وخلال عامي 2017-2018 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي لتصل إلى 810 مليون دولار و988 مليون دولار على التوالي.

رابعا: تطور الاستثمار في المغرب:

منذ بداية التسعينات شهد المغرب تحولا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوتيرة غير مستقرة والشكل الموالي يوضح لنا تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر في المغرب خلال الفترة (1991-2020).

الشكل رقم (04): تطور IDE في المغرب خلال الفترة(1991-2022)

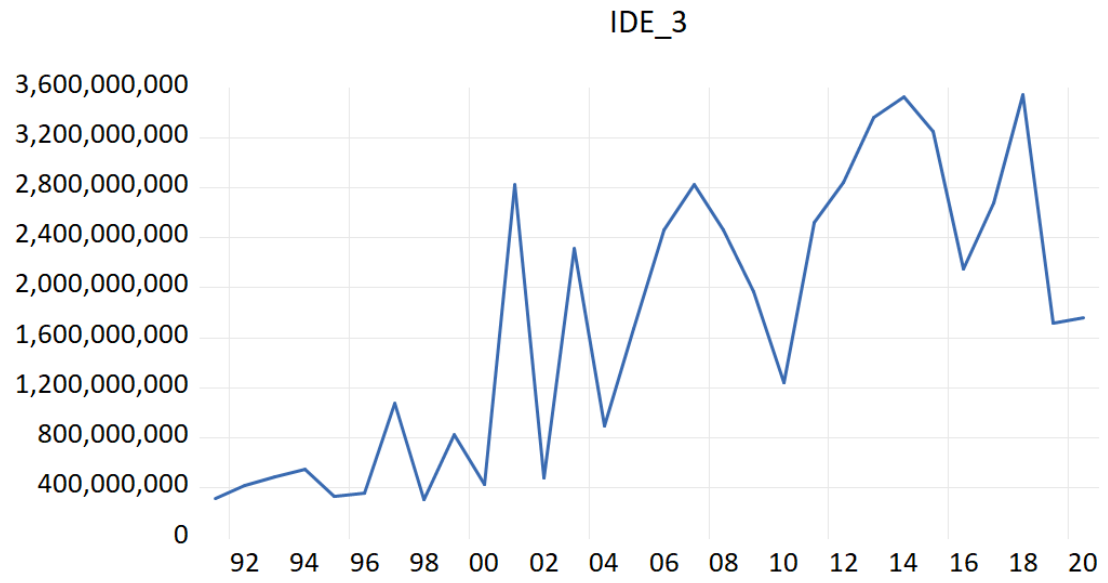

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب مر بفترات في تطوره فنلاحظ أنه سجل سنة 1991ما قيمته 317 مليون دولار وواصل التطور إلى غاية 1997 ليصل إلى 1079 مليون دولار، شهد المغرب خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا وهذا نتيجة نجاح المغرب في استقطاب مجموعات أجنبية كبرى.

و بداية من سنة 1998 إلى سنة 2002 هذه الفترة تعد المنعرج الرئيسي للتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، انخفض الاستثمار سنة 1998 إلى 308 مليون دولار ثم ارتفع سنة 1999 إلى 826 مليون دولار، بعدها عادت التدفقات للتراجع لتصل سنة 2000 إلى ما قيمته 426 مليون دولار وهذا بسبب عمليات الخوصصة التي قامت بها الحكومة المغربية وخلال سنة 2001 وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى مستوى مقارنة بالمستويات السابقة حيث وصل إلى 2824 مليون دولار وبهذه الزيادة صنفت المغرب كثاني مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا وعاد للانخفاض من جديد سنة 2002 وهذا نتيجة غياب عمليات الخوصصة خلال هذه السنة.

وخلال سنة 2003 ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر وبلغ خلال هذه السنة 2312 مليون دولار ليعود للانخفاض من جديد سنة 2004 ليبلغ 893 مليون دولار، عرفت الفترة2005،2006،2007 ارتفاعا في الاستثمار الأجنبي وبلغت أقصى قيمة لها خلال سنة 2007 بقيمة 2825 مليون دولار.

وابتداء من سنة 2008 تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية، واستمر التراجع بعدها خلال سنتي 2009و 2010 ليصل إلى 1240 مليون دولار ما يعني انخفاض بنصف ما حققته من تدفقات خلال سنة 2007، ومع تجاوز تبعات الأزمة العالمية عادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب للازدهار لتصل سنة 2014 إلى 3525 مليون دولار وتعتبر أقصى قيمة تسجلها منذ سنة 1991، إلا أنه عاد للتراجع خلال سنة 2015 لتصل قيمتها هذه السنة إلى 3252 مليون دولار.

وتواصل خلال عام 2016 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب في عدد محدود من الدول العربية وجاءت المغرب في المركز الخامس بقيمة 2.3 مليار دولار[1]،

[1]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2017، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار –"**، تقرير مناخ الاستثمار ص 15

وخلال 2017 جاءت المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 2.65 مليار دولار[1] وخلال عام 2018 احتلت المغرب المركز الرابع بقيمة 3.6 مليار دولار[2].

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

تعاني دول عينة الدراسة جملة من المعوقات التي تعمل على كبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وفيما يلي سنوجزها حسب كل دولة:

1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمعن في الإحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والتدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، مما يدل على وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر نذكر منها:[3]

أ- **العوائق الإدارية:** وتتمثل في :

-تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الاداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية.

-انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية

-انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة .

-عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية .

1المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2018، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار –"**
تقرير مناخ الاستثمار ص 15

2المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2019، مرجع سبق ذكره، ص 15

3أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2/ العدد:01 (مارس 2022)، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2020، ص ص149 -151.

-عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار.

ب- **عوائق قانونية وسياسية:** وتتمثل في

- كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.
- غياب قانو ن واضح للأملاك المنقولة والعقار.
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب ال تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.
- غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دورا كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في قطاع خارج المحروقات.

ج-**عوائق اقتصادية:** تعتبر العوائق الاقتصادية من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

1. مشكلة القطاع الموازي: حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فان الخسائر التي يسببها القطاع الموازي خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية.
2. مشكلة العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح

استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطور الأمر أحيانا من ثلاث إلى خمس سنوات، كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث (الكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي).
- أمن المنطقة الصناعية.

3. **مشكلة القطاع المصرفي:** شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب:

- صعوبة الحصول على التمويل.
- طول تحويل الأموال من وإلى الجزائر.
- غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركتها محدودة.
- عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية

2-معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

على الرغم منالجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الا أنهناك العديد من العقبات التي تعوق دون تدفقهذه الاستثمارات بالقدر المرغوب، ومن أهم هذه العقبات[1]ما يلي:

[1]وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص164

أ- غياب الاستقرار السياسي، ومنثم الاقتصاد بالدولة، ما يؤثر سلبا على معدل النموالاقتصادي ويعوق تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- مشكلة الشفافية في مصر، فبالنسبة لشهادات الأمن لمستثمرين الأجانب والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة، المتطلبات، وتوقيت اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه غالبا ما تكون أمور غير واضحة للأطراف المعنية، كما طبقت مصر عددا من تدابير الرقابة على الصرف الأجنبي دونأن يعرف نطاقها وتوقيتها.

ج-بنية أداء الأعمال مازالت بحاجة الى مزيد من الاصلاح حيث تؤثر نظمولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الاجراءات وتحسين آليات تنفيذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، يعد من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورةايجابية.

د- تركيز صناع السياسة في مصر على الحوافز الضريبية وحدها دون القيام بدراسة باقي محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي قد يوليها المستثمر أهمية بالغة، فالمستثمر يهمه بالدرجة الأولى مناخ الاستثمار بمكوناتهومحدداتهوالعناصر المؤثرة على القدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى، والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي واثبات القدرة عمى النمو.

هـ- تعقد وطول الاجراءات اللازمة لإعلان الافلاس حيث يربالبعض أن نظام الافلاس في مصر يعد سببا مباشرا في هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عرقلة عمليات الخروج من السوقوصعوبة الاجراءات القانونية وطول فترتها، مما يشكل اهدار للوقت والمال، فالوقت اللازملإنهاء اجراءات الافلاس في مصر من 2 الى 4 سنوات مقارنة بنحو 8 أشهر في سنغافورة، وحوالي عام في هونغ كونج.

و- عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، وتمثل مشكلة كبيرة لدى المستثمرين الأجانب حيث أن الاقتصاد الحديث يقوم في جزء كبير منه على المكون المعرفي والتقنية التكنولوجية، ومن ثم فان عمليات القرصنة التي قد تتم والسطو على حقوق الملكية الفكرية خاصة فيما يتعلق بنظم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر.

ز-ضعف البنية الأساسية بالرغم من الجهود التي بذلتها مصر لتحسين ركائز البنية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك بعض الاختلالات يتمثل أهمها في ارتفاع حدة التباين في توفير المرافق كالخدمات العامة بين المحافظات، وهو ما ادى الى تركز المشروعات في المدن.

ح-ضعف تنافسية الموارد البشرية وذلك لضعف السياسات التعليمية والتدريبية وبالتالي التأثير السلبي على انخفاض كفاءة العمالة، حيث أن تكلفة العمالة ليس محدد هام للاستثمار ما لم تكن هذه العمالة مدربة.

ط-صعوبة الحصول على مستلزمات الامداد من قطع الغيار ومستلزمات التشغيل والمواد الخام للشركات الأجنبية من السوق المحلي وارتفاع الرسوم الجمركية لاستيرادها من الخارج

3-معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

أ- مشكلة العقار الصناعي:

يعتبر العقار الصناعي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب و ذلك من خلال [1]:

-ازدواجية بنية العقار بالمغرب وتعد أنظمته القانونية يضعفان الحماية القانونية للمستثمرين، ويشكلان حجر عثرة أمام الولوج إلى العقار بسلاسة.

[1]وليد حفاف، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2018-2019، ص194

-قلة المعروض من الأراضي المعدة للاستثمار وارتفاع تكلفتها بسبب المضاربة.

-عدم توفر بعض الاوعية العقارية على عقود الملكية وعدم تسوية وضعيتها القانونية

-صعوبة تحديد المالكين الحقيقيين للأراضي.

ب- **عقبات إدارية وقضائية:** في كثير من الأحيان، يشكل سلوك الإدارة المغربية المزيد من المشاكل للمستثمرين الأجانب. وبالفعل، فإن بطء الإجراءات وثقلها، فضلاً عن عدم كفاءة وخطورة بعض موظفي الخدمة المدنية غالبًا ما يستشهد بها المستثمرون على أنهم أقوى مكابح مع الاستثمار.

في الوقت الحالي، لا تزال مشاريع إنشاء الأعمال التجارية تعتمد على تفويض من الولاية، أو رأي من مجلس المحافظة أو البلدية. هذا هو المكان الذي تكمن فيه الاختلالات الوظيفية التي تشوه سمعة نظام النافذة الواحدة الذي تمثله .علاوة على ذلك، فإن صعوبة تأكيد حقوق الفرد القانونية تشكل عقبة رئيسية أمام المستثمرين الأجانب.

ج- **معوقات التمويل:** يعتبر الجانب التمويلي أيضًا أحد المعوقات الرئيسية أمام الاستثمار الوطني والأجنبي. لا تتعلق العوائق التي يوجهها المستثمرون ضد البنوك في المقام الأول بأسعار الفائدة المرتفعة أو التي تظل مرتفعة، ولكنها تتعلق بصعوبة الوصول إلى الائتمان التي تتميز بفائض الضمانات التي تطلبها البنوك، بسبب التأخير في معالجة ملفات الائتمان. وإلغاء حظرها. وفقًا لدراسة سفارة فرنسا، غالبًا ما تكون شروط الحصول على الائتمان باهظة، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لدراسة DPEG المذكورة أعلاه، فإن تمويل الاستثمار من خلال القروض المتوسطة والطويلة الأجل لـ 40 فقط ٪ من إجمالي القروض الممنوحة من البنوك. سوق الأوراق المالية من جانبه لا يشارك إلا قليلا في تمويل الاستثمار، وبالفعل، بلغت نسبة رسملة

سوق الأوراق المالية / الناتج المحلي الإجمالي 27.9٪ مقابل 50٪ وصلت إليها الأسواق المالية الآسيوية.[1]

4-معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الا أن هناك العديد من العقبات التي تعوق دون تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المرغوب، ومن أهم هذه العقبات[2]ما يلي:

ي- غياب الاستقرار السياسي، ومنثم الاقتصاد بالدولة، ما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ويعوق تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ك- مشكلة الشفافية في مصر، فبالنسبة لشهادات الأمن لمستثمرين الأجانب والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة، المتطلبات، وتوقيت اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه غالبا ما تكون أمور غير واضحة للأطراف المعنية، كما طبقت مصر عددا من تدابير الرقابة على الصرف الأجنبي دون أن يعرف نطاقها وتوقيتها.

ل-بنية أداء الأعمال مازالت بحاجة الى مزيد من الاصلاح حيث تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الاجراءات وتحسين آليات تنفيذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، يعد من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة ايجابية.

م- تركيز صناع السياسة في مصر على الحوافز الضريبية وحدها دون القيام بدراسة باقي محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي قد يوليها المستثمر أهمية بالغة، فالمستثمر يهمه بالدرجة الأولى مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته والعناصر

[1] Climat général des investissement et attractivité des ides au Maroc : analyse critique et perspectiviste d'amélioration ; p18

[2] وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص164

المؤثرة على القدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى، والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي واثبات القدرة عمى النمو.

ن-تعقد وطول الاجراءات اللازمة لإعلان الافلاس حيث يرى البعض أن نظام الافلاس في مصر يعد سببا مباشرا في هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عرقلة عمليات الخروج من السوق وصعوبة الاجراءات القانونية وطول فترتها، مما يشكل اهدار للوقت والمال، فالوقت اللازم لإنهاء اجراءات الافلاس في مصر من 2 الى 4 سنوات مقارنة بنحو 8 أشهر في سنغافورة، وحوالي عام في هونغ كونج.

س- عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، وتمثل مشكلة كبيرة لدى المستثمرين الأجانب حيث أن الاقتصاد الحديث يقوم في جزء كبير منه على المكون المعرفي والتقنية التكنولوجية، ومن ثم فان عمليات القرصنة التي قد تتم والسطو على حقوق الملكية الفكرية خاصة فيما يتعلق بنظم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر.

ع-ضعف البنية الأساسية بالرغم من الجهود التي بذلتها مصر لتحسين ركائز البنية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك بعض الاختلالات يتمثل أهمها في ارتفاع حدة التباين في توفير المرافق كالخدمات العامة بين المحافظات، وهو ما ادى الى تركز المشروعات في المدن.

ف- ضعف تنافسية الموارد البشرية وذلك لضعف السياسات التعليمية والتدريبية وبالتالي التأثير السلبي على انخفاض كفاءة العمالة، حيث أن تكلفة العمالة ليس محدد هام للاستثمار ما لم تكن هذه العمالة مدربة.

ص- صعوبة الحصول على مستلزمات الامداد من قطع الغيار ومستلزمات التشغيل والمواد الخام للشركات الأجنبية من السوق المحلي وارتفاع الرسوم الجمركية لاستيرادها من الخارج.

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي في دول عينة الدراسة

أولا: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ- الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:[1]

تستفيد من امتيازات هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي. وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من امتيازات هذا النظام بفترة الانجاز فقط، وتتمثل هذه الامتيازات في:

1- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار .

2- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

3- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

ب- الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص:

الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة[2] :

نفس امتيازات مرحلة الإنجاز في إطار النظام العام تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن استغلال الهياكل القاعدية بعد أن تقومها الوكالة.

---

[1] صليحة مفتاح، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ،2019-2020، ص141

[2] نوال بن خالدي، **واقع الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي المحفزات والعوائق**، ص177

مرحلة الشروع في الاستغلال: الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري خلال فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي، دفع اتاوة إيجابية طوال المدة المتبقية لسريانها.

مرحلة انطلاق الاستغلال: الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

ثانيا: حوافز الاستثمار الأجنبي الممنوحة لمصر:

للاستثمار في مصر العديد من المميزات والتي نوجزها فيما يلي[1]:

تشجيع تدفق رؤوس الأموال: تشجيع تدفق رؤوس الأموال العربية الأجنبية على شكل استثمار مباشر في جميع المجالات تقريبا.

(التصنيع، التعدين، الطاقة، السياحة، النقل .....الخ واستصلاح الأراضي القاحلة والصحراء وزراعتها، والإنتاج الحيواني، والثروة المائية والإسكان والشركات والبنوك الاستثمارية، بنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين شركات المقاولات، بيوت الخبرة الفنية)

المشاركة مع رأس المال المصري: استخدام رأس المال الأجنبي بالمشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص مع تقارير حصرية رأس المال العربي أو الأجنبي في مجالات البنوك الاستثمارية والمصارف التجارية وهي محدودة النشاط على العمليات التي تتم بالعملات الحرة أينما كانت فروع المؤسسات التي تقع مقرتها في الخارج بغض النظر عن الطبيعة القانونية للصناديق الوطنية المساهمة في الشركات التي تستفيد من أحكان القانون لتعتبر هذه الشركات شركات قطاع خاص.

منع التأميم: فقد كان خطر تأميم المشاريع الأبنية أكبر خطر يحدق بأي مشروع أجنبي، ولكن حاليا لا يجوز تأميم المشاريع أو مصادرتها.

[1]حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، موسوعة الكترونية متوفرة على الرابط Https:// Jordan.lawayer.com، تاريخ الاطلاع 27-08-2022، على الساعة 15:30.

إعفاء الأرباح: أعفاء أرباح المشروعات المامة بموجب تلك القوانين من الضريبة على الإيرادات القيم المنقولة ومرفقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتوابعها ومن الضريبة العامة على الإيرادات كلها لمدة خمس سنوات والإعفاء ينطبق على نفس الفترة الزمنية العائد على الأرباح المعاد استثمارها في المشروع والاحتياطات الخاصة كما تعفى الأسهم من رسم الطابع النسبي السنوي لمدة خمس سنوات.

قد يمتد الإعفاء إلى ثماني سنوات إذ لزم الأمر وذلك لاعتبارات المصلحة العامة وكذلك الإعفاء لمشاريع إعادة الأعمار وبناء المدن الجديدة ويمكن تمديد استصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات بقرار رئيس الجمهورية إلى خمس سنوات أو عشر سنوات ويمكن إعفاء جميع مستثمري الأصول الرأسمالية والمواد ومنشآت البناء مستورد من كل أو بعض الضرائب والرسوم.

ثالثا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي بالمغرب

فيما يخص المزايا و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب تتمثل فيما يلي [1]:

- تخفيف العبء الضريبي على عمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع.
- تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح وسن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي والوطني والمحلي.

[1]نورة بيري، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2004**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ،2016/2015، ص 226

- إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة.
- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة.

بالإضافة إلى مزايا أخرى تتمثل في ما يلي[1]:

التدابير الضريبية والجمركية:

- رسم استيراد يقل عن 25 %
- تعفى عقود شراء الأراضي المعدة للاستثمار الأجنبي من رسوم التسجيل.
- تخفيض نسبة الضرائب على الشركات إلى 35 %.
- الضريبة العامة على الدخل نسبتها لا تزيد عن 44 %.
- تبسيط الضرائب المحلية بما يتلاءم ومستلزمات التنمية والاستثمار.

التدابير المالية والعقارية والإدارية:

- حرية تمويل الأرباح الصافية ورؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات الممولة بالعملة الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة.
- مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي وتجهيزها لأغراض الاستثمار.
- تخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالإنجاز.
- تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج اعانات خاصة.

ثانيا: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس[2]

1-الحوافز الضريبية والمالية:

[1] نوال بن خالدي، مرجع سبق ذكره، ص179

[2] وهيبة بن داودية، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)** مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2044-2005، ص 123، 124

-اعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات، وتخفيض بنسبة 50 %على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.

- اعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.

-تمتع واردات الشركات والتي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

الإطار المؤسسي والتشريعي:

- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل يمكنها تملك 100 % من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة.
- يسمح للمستثمرين الأجانب تحويل أرباحهم للخارج.
- إنشاء مكان واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي لإجراء كل الخطوات الإدارية.

النهوض بالتصدير والتنمية الفلاحية:

- إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الأولية ونصف مصنعة وخدمات الإنتاج.
- إمكانية التسويق في تونس 20 %من رقم معاملات التصدير.
- منح 8 % لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق الصعبة.
- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7 % من تكاليف المشروع.
- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ويصبح هذا الطرح 50 % ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محددة.
- الاعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يعاد استثمارها من أساس الضريبة.
- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة.

مساندة التنمية والبيئة:

- طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50 %.
- تخفيض الأداء إلى نسبة 10 %فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.
- الاعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.
- طرح نسبة 50 % من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة.
- منحة استثمار بنسبة 20 % من تكاليف المشروع.

المبحث الثاني: لمحة عن واقع البطالة في دول عينة الدراسة

تمثل البطالة في الوقت الحالي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول شمال إفريقيا ويعود تطور معدلات البطالة للعديد من التغيرات التي تطرأ إليها كل بلد من البلدان الأربعة، ويمكن تفسير سبب ظهورها للعديد من العوامل التي أدت إلى تفاقم البطالة خاصة في الأونة الأخيرة وأسبابها حسب كل الفترات الزمنة الخاصة بكل بلد لذلك كل بلد اتخذت لإجراءات وتدابير لمعالجة البطالة والتخفيف من حدتها كما سارعت دول شمال إفريقيا بخلق مناصب عمل جديدة لامتصاص البطالة. لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق ‘إلى واقع البطالة في دول شمال إفريقيا من خلال النقاط التالية:

1 / تطور معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا.

2/ أسباب البطالة في دول شمال إفريقيا.

3/ معالجة البطالة في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: تطور البطالة في دول شمال افريقيا

الشكل (05):تطور معدلات البطالة في الجزائر:

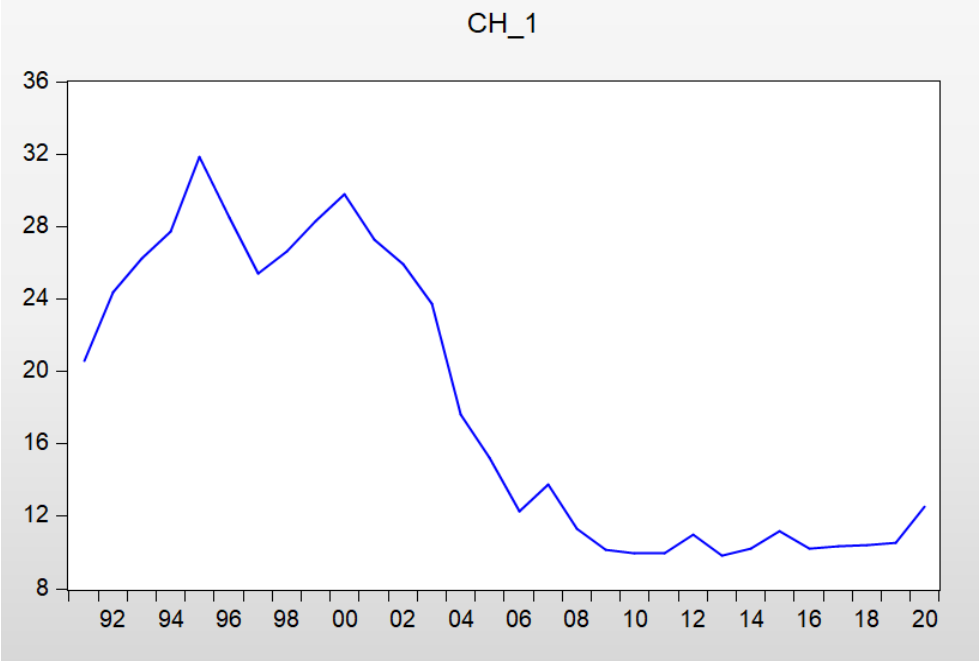

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

أن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر شهدت ارتفاع سريع خلال السنوات "1991 الى 2000" حيث تميزت هذه الفترة باتباع الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة ، غير انها لم تمس التشغيل ، الامر الذي أدى الى تقهقر الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة ، أمام هذا الواقع المأساوي و في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي .

كما تميزت فترة من 1991 الىَ 1999 الى ارتفاع معدل البطالة أي زيادة قدرها 9,5%، وهذا راجع الى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على احداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة الى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطيه صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عاملو إغلاق ما يريد عن 1000 مؤسسة من 1994 إلى 1991، مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت من عام بعد عام.

أما فترة من 2000 إلى 2020 في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28,89% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10,6% سنة 2014 وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي. حيث تم إنشاء أكثر من 28000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004، كما ارتفعت حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 بحوالي 12,5%[1]

[1]طاهر جليط، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر فترة1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس /ديسمبر 2016، جامعة جيجل-الجزائر، ص ص 209-208

كما نلاحظ خلال فترة 2001-2010 و مع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية ، مما ساهم في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ، ان اتباع الجزائر لعدة برامج تنموية و إعطاء الأولوية لمكافحة البطالة ، و التي ساهمت في خفض معدلات البطالة بحيث انخفضت نسبتها الى 15,27% سنة 2005، و 10,16% سنة 2009، و 9,96% سنة 2010، كما بلغت 10,97% سنة 2012 و هذا راجع الى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء و الاشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة، اما باقي الفترة 2013-2020 فبقيت ثابتة نسبيا في حدود 10%.

الشكل (06): تطور معدلات البطالة للمغرب:

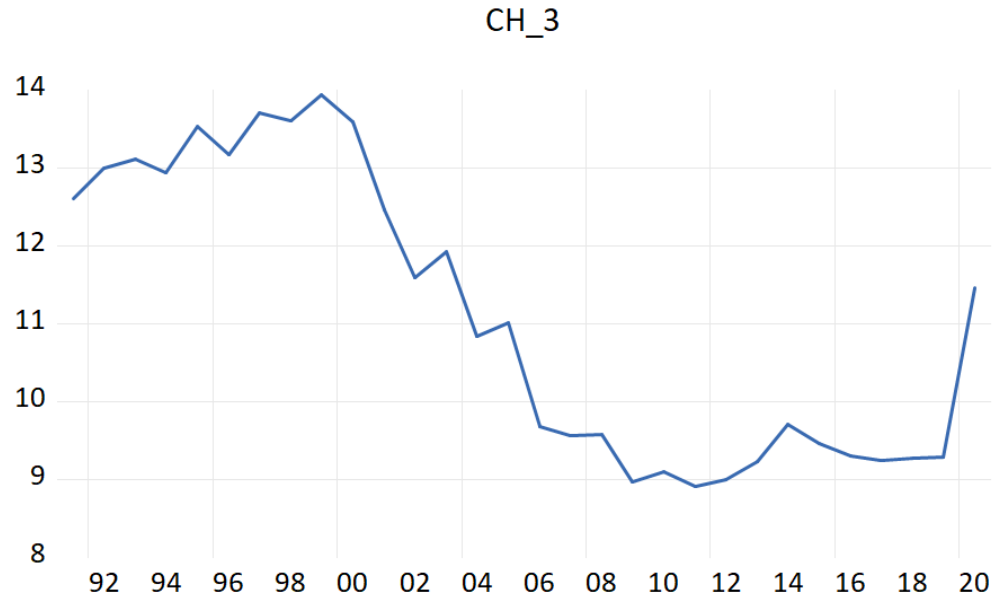

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال التمثيل البياني أعلاه يمكن تقسيم تطور البطالة إلى عدة مراحل ، حيث تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي يواجهها المغرب حيث تعرف ارتفاعا مستمرا من سنة 1991 الى 1999 ،حيث إرتفع معدل البطالة في سنة 1991 بنسبة 12,6% و إستمرت في الإرتفاع الى غاية 1999 بنسبة 13,94% ، و من سنة 2000 بدئة في الانخفاض بشكل مستمر الى غاية 2008 حيث صادفة الأزمة المالية ، فقد أطلقت خلال السنوات

الثلاث الماضية (2008، 2007 ، 2006) برامج لإنعاش التشغيل و تتمثل المعالم الأساسية لهذه البرامج في برنامج "إدماج" و برنامج " تأهيل" و برنامج "مقاولتي".

- فبخصوص برنامج إدماج فإنه يهدف إلى إدماج الشباب العاطلين عن العمل في سوق الشغل بتوفير المناصب المناسبة لهم.
- أما برنامج تأهيل فيهدف إلى تحسين الملائمة بين التكوين و حاجيات سوق العمل، و يتضمن هذا البرنامج نوعين من التكوين، الأول هو تكوين تعاقدي من أجل التشغيل و الثاني تكوين تحويلي.
- أما برنامج مقاولتي فهو عبارة عن تقديم قروض تمويلية من طرف البنوك للشباب لإنجاز مشاريعهم المصغرة.[1]

حيث من سنة 2011 بدأت البطالة بالارتفاع تدريجيا الى غاية 2020، وانطلق معدل البطالة بالإرتفاع بشكل سريع و مستمر بداية من سنة 2019 الى 2020 و البسبب في ذالك جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع كل المشاريع و غلق معضم المؤسسات و توقف أغلب العاملين فشكلت أزمقة كبيرة و جعلت المغرب تعاني من مشكلة البطالة.

[1]قديد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص140

الشكل (7): **تطور معدلات البطالة لتونس:**

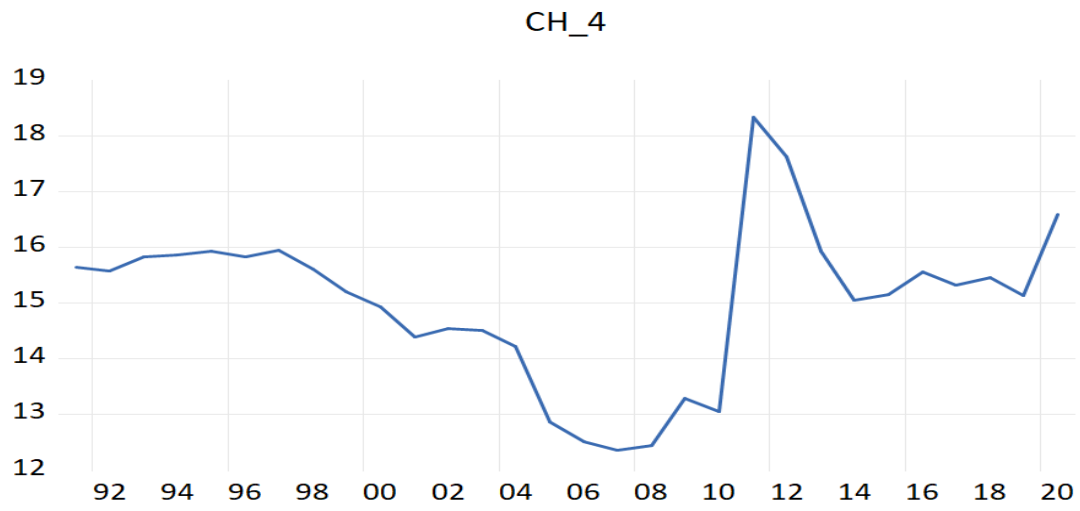

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

يسجل الاقتصاد التونسي هذه النتيجة في نسبة البطالة للظروف التي تمر بها تونس ، حيث يتضح لنا كيفية تفاقم البطالة على مرور الزمن ، فتونس وصل معدل البطالة إلى 15% عام 1991 ، حيث شهدت ارتفاعا في نسبة البطالة من سنة 1991 إلى غاية 1997 ، و إخفاض طفيفا من سنة 1998 إلى 2001 بنسبة 9,26% و من سنة 2002 ارتفعت ارتفاعا طفيفا حتى سنة 2003 بنسبة 10,01 % و 11,01 % على الترتيب بعدها مباشرة انخفضت نسبة البطالة انخفاض تدريجي الى غاية سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية انخفضت انخفاضا شديدة و تدهور سوق العمل بنسبة12,36% سنة 2007 و 12,44% سنة 2008 ، بدأت بالارتفاع من سنة 2009 الى غاية 2011 كأعلى نسبة في الارتفاع قدرت نسبتها ب 18,33% سنة 2011 و انخفضت ابتداءاك من سنة2012 إلى غاية 2014 و بعدها بقي الانخفاض طفيف جدا لتسوء حالة البطالة في تونس إبتداء من سنة 2019 بسبب الوضع الذي عاشته تونس ازمة اقتصادية خانقة بسبب جائحة كورونا ، حيث شهدت تونس ارتفاع في نسب البطالة خلال السنوات الأخيرة ، اذ سجلت

مستويات قياسية في النصف الأول من السنة الحالية ، وعمليات تسريح العمال نتيجة افلاس المؤسسات .[1]

الشكل (08): تطور معدلات البطالة لمصر:

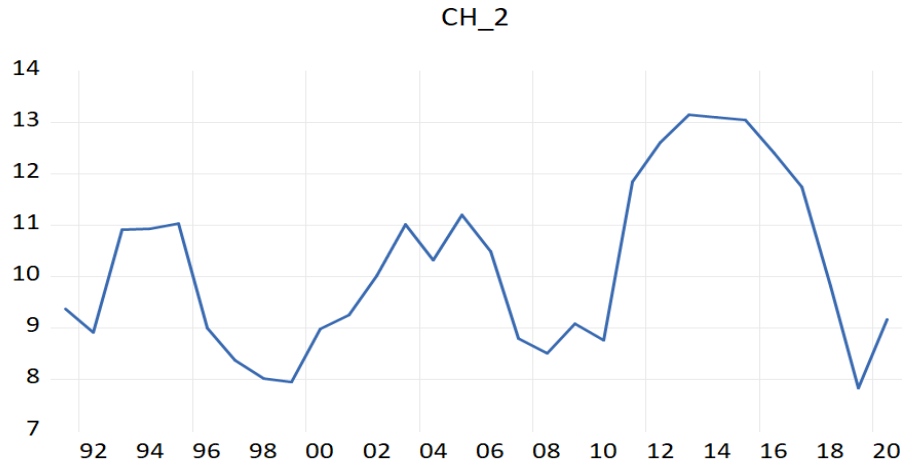

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

تعد قضية البطالة من كبرى المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي لما لها من اثار سلبية اقتصادية و اجتماعية و سياسية و أمنية على المجتمع، خاصة و أن أعداد العاطلين في مصر في حالة زيادة مستمرة، حيث ارتفع عددهم في سنة 2014 الى 36445800 عاطل، و يمكن أن تعزى تلك التراكمات من العاطلين بداية الى فترة الانفتاح الاقتصادي و الشراكة الأجنبية خاصة في قطاع التصنيع ثم نظام الخصخصة و التحول الى نظام الراس مالية و ألية السوق الحرة و كان كل ذلك بهدف التحديث و التنمية الصناعية و تخفيف العبء عن الدولة و لكن التطبيق العملي للخصخصة على سبيل المثال أدى الى بيع و غلق معظم شركات القطاع العام و خروج الكثير من العاملين الى المعاش المبكر و بالتالي انضمام الخارجون الى بطالة غير محسوبة في الإحصاءات. [2]

---

[2] راوية محسوب، **ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية**، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد الواحد والتسعون 200

حيث من خلال التمثيل أعلاه يمكن تقسيم تطور البطالة إلى عدة مراحل خلال السنوات التسعينات معدل البطالة في مصر. انخفاض معدل النمو في الناتج بشدة إلى 5,2% في المتوسط سنويا خلال فترة الركود الاقتصادي نتيجة لموجة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، و ما ترتب عليه من انخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تناقص موارد مصر من مصادر النقد الأجنبي الرئيسية و تزايد اعتمادها على الموارد الخارجية من خلال القروض و المساعدات، و بالتالي زيادة عجز ميزان المدفوعات و زيادة حجم المديونية الخارجية، فضلا عن ازدياد عجز الموازنة العامة، و إتباع الحكومة المصرية سياسات مالية و نقدية انكماشية، ما أدى في النهاية إلى هذا الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج، و ارتفاع معدل البطالة إلى 8%، و قد استمر انخفاض معدل نمو الناتج و ارتفاع معدل البطالة حتى نهاية التسعينات .حيث أن معدل البطالة كان في ارتفاع تدريجي الى غاية سنة 1995 بدأ في انخفاض مباشر من سنة 1995 إلى سنة 1999.

شهد العقد الأول من الالفية الجديدة عديدا من الأحداث العالمية غير المواتية التي اثرت سلبيا في معدل النمو في الناتج. وإيجابيا في معدل البطالة. بداية من 2001 و الركود الاقتصادي العالمي التالي لهذا الحدث، ثم الأزمة المالية العالمية 2008 و أثرها الانكماشي، ما أدى في النهاية إلى انخفاض معدل نمو الناتج إلى 4,9 %، و ارتفاع معدل البطالة إلى 9,8% في متوسط السنوي خلال فترة (2000–2010) ثم انخفاض معدل النمو الناتج إلى أكثر من النصف ليصبح 2 % في المتوسط سنويا خلال الفترة (2011–2013) نظرا إلى أحدث ثورة 25 يناير، و ما تبعها من إضرابات عمالية و عدم استقرار أمني و سياسي، الأمر الذي أسفر عن زيادة معدل البطالة إلى أن بلغت 12,2% في المتوسط سنويا خلال تلك الفترة [1].و كان معد البطالة في سنة 2018 بأقل نسبة 9,81%، بعدها مباشرة واجهت

[1]شرين عادل نصير، **محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973-2013 دراسة تحليلية**، المصدر محسوب من بيانات البنك 2014، العددان 74-85/ربيع-صيف2014، ص88.

مصر جائحة كرونة و بدأت البطالة في الارتفاع ، واجمالي قوة العمل مقابل أدنى نسبة من البطالة من سنة 2019 بنسبة7,84 % ، اما في سنة 2020 فبلغت نسبة البطالة9,167% حيث بلغ تقدير قوة العمل عند حوالي 29،3 مليون فرد مقابل 28,4 مليون فرد في 2020 بنسبة زيادة 3,2% و تراجعت معدلات البطالة في مصر في السنوات الأخيرة بإصابة العالم بجائحة كرونة و تراجع العمل بنسبة كبيرة بسبب غلق المصانع و توقيف العمال و الزيادة في الأسعار.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في دول شمال افريقيا

1 – أسباب البطالة في دول شمال افريقيا:

ان معرفة أسباب البطالة امر ضروري لتحديد الحل الناجع للمشكلة، والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة، تختلف بحسب المكان والزمان، ومن فكر الى اخر، ورغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق على بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال.

1-1-أسباب البطالة بالنسبة للجزائر:

الجزائر من الدول العربية الغنية بالنفط والغاز والكثير من الموارد المعدنية وعدد سكان كبيرو لكن بالرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة، الا أن الجزائر تعاني كغيرها من الدول العربية الكثير من العوامل التي أدت الى البطالة. حيث ان ازمة البطالة في الجزائر ازدادت تفاقما خاصتا بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الإيجابية والسلبية كذلك، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات العمومية والتحكم في التطور النقدي. وبفعل هاته النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي حيث أصبحت تسجل معدلات نمو إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت معدلات نمو سالبة قبل ذلك. لكن كل هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الكبرى كانت على حساب التضحية

بالجانب الاجتماعي ويظهر ذلك جليا في تدهور القوة الشرائية وتزايد ملحوظ في معدلات البطالة مما أدى الى تنامي ظاهرة الفقر وتفشي الآفات الاجتماعية.

كما يمكن ارجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة الى انخفاض وتراجع نمو البرامج الاستثمارية الجديدة، فقد تراجعت نسبة الاستثمارات الى الناتج الداخلي الخام PIB، فقد كانت هذه النسبة سنة 1993 تقدر ب 10,7%وأصبحت 7,3% في سنة 1994 لتصبح في حدود 4% سنتي 1995 و1996. يمكننا اذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر الى أثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية، ومن بين هذه السياسات التي زادت من البطالة نذكر منها:

- أدى خفض معدل الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حالة القطاع الى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) والصحة والسكن الى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي الى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنو لوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- ان تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى الى احداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر والفلاشات ضخمة، تسريح أعداد كبيرة من العمالة

- ان التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم انتاجها محليا مما أدى بالصناعة الوطنية الى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستورة، مما أدى الى اغلاق وافلاس كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها.
- عدم ملائمة النظام التربوي والتكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية الاقتصادية.
- كل الأسباب السابقة لها علاقة مباشرة بتزايد هيكل قوة العمل في الجزائر أي تزايد حجم المجتمع النشيط حيث كان في حدود 9 ملايين سنة 1997 ليجتازوا 15 مليون سنة 2000، كما يتقدم سنويا لسوق العمل ما بين 250000 و300000 فرد في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة 150000 منصب سنويا في أحسن الأحوال وهو ما يعني زيادة معدل البطالة من سنة لأخرى.
- الاتجاه نحو اعتماد العقود المؤقتة في العمل.
- رفض العاطلين عن العمل الانخراط في السوق الزراعي، وعدم تقبلهم العمل في هذه القطاعات.
- ضعف تنسيق الخطط والبرامج الاستثمارية، التي تعمل على توظيف العاطلين عن العمل.[1]
- الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري أدت الى ارتفاع غير مبرر في أسعار النفط بوصولها الى أرقام قياسية حوالي (148) دولار للبرميل.
- ارتفاع أسعار الذهب والحديد والاسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبق.
- الارتفاع الشديد في أسعار الفوائد والعملات وبلوغ سعر اليورو حاجز (1,6) دولار.[2]
- الركود الذي امتد لفترةَ 2019 بسبب الحراك الشعبي الذي جعل السياسة التنموية تفشل وتتراجع

[1] ناجي بن حسين، مباركي، عيساوي، **البطالة في الجزائر دراسة تحليلية**، المخبر العربي الكبير الاقتصاد والمجتمع، ص119

[2] أ. قدال زين دين، **اثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري**، كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة مستغانم، ص116

- تفشي فيروس كورونا متسببا في انخفاض سعر برميل النفط الذي وصل الى حدود 25 دولار في 18 مارس 2020 حيث غير الموازين في الجزائر.
- عجز الميزانية الذي وصلت 19,97% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 بعد أن كان 9,32% في سنة 2019.
- تأثر قطاع الشغل بسبب تدابير احتواء جائحة كورونا مثل تقيد الحركة والتجمعات.
- انخفاض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية.[1]

1-2-أسباب البطالة في المغرب:

تعتبر البطالة مشكلة هيكلية لها عدة عوامل تدفعها. يرتفع عدد السكان بما يتجاوز قفزة الاقتصاد على خلق فرص العمل. لا توجد فرص عمل لائقة كافية من القطاع.

كما أن عدم كفاية توفير المهارات من قبل نظام التعليم هو أيضا عائق رئيسي أمام وصول الشباب الى سوق العمل.

كما يشهد الاقتصاد المغربي بشكل تسوده العديد من الاعوجاج، الشيء الذي ولد ظاهرة البطالة من حاملي الشهادات ليضافوا الى صفوف العاطلين استثناء بعض المعاهد لا تواكب تطورات العصر بشكل كبير. يمكن اجمالا تحديد أسباب البطالة في عدة عوامل:

- عدم قدرة الدولة على القيام بدور تنموي ديناميكي من شأنه التمكن من استثمار أفضل للموارد البشرية.
- ضعف احداث المقاولات بسبب مناخ الاستثمار غير المحفز على خلق المقاولات.
- الاختلالات الاقتصادية بسبب تدخل الدولة في سوق الشغل.
- عدم ملاءمة التكوينات المتوفرة لحاجات عالم الشغل.[2]
- الاثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب.

1يسلي تنهينان، **أثر جائحة فيروس كرونة على مسار التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية 2000-2020، جامعة الجزائر 3 بالجزائر. ص 137-136.

1عبد المجيد رمضان، **سياسات تشغيل الشباب في الدول المغاربية (حالة تونس والمغرب)**، مجلة العلوم الاجتماعية، والإنسانية باتنة1، ص426

- انتشار وباء كوفيد 19 قد أثر بشكل كبير على المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث أغلقت 6300 مقاولة أبوابها بشكل نهائي، وتوقفت 135000 مقاولة بشكل مؤقت، فان الجائحة أرغمت حوالي 98% من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا على وقف أنشطتها بصفة مؤقتة أو نهائية، منها 72% من المقاولات الصغيرة جدا و26% من المقاولات الصغرى والمتوسطة. مما أدى الى تراجع الاستثمارات والصادرات وانهيار أرقام المعاملات والقيمة المضافة. نتج عن ذلك تسريح أزيد من 950000 مستخدم وعامل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على وضعية الأسر الاجتماعية والنفسية.[1]
- تأثير الاقتصاد المغربي بالأزمة المالية العالمية 2008، وان كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى حيث أدت الأزمة المالية في المغرب الى عدة أسباب نذكر منها:

أ- عدم وجود سوق مالية وطنية مرتبطة بأسواق مالية عالمية.

ب- علاوة على الانعكاسات السلبية التي خلقها تراجع عائدات المهاجرين المغاربة نظرا للتسريحات الواسعة التي مست صفوف اليد العاملة في العديد من الشركات والوحدات الإنتاجية بالدول الأوربية.

ت- تراجع قطاع السياحة الذي لم يسلم بدوره من التبعات السلبية للأزمة القائمة. [2]

1-3-أسباب البطالة في تونس:

تختلف أسباب البطالة باختلاف ظروف كل مجتمع، فالأسباب السياسية والاقتصادية تمس بالدرجة الأولى تونس التي تعيش ظروفا استثنائية منذ أحدث الربيع العربي تتميز بعدم الاستقرار السياسي وتعاقب أربعة رؤساء على رئاسة الجمهورية وثماني رؤساء على رئاسة الحكومة منذ 2011، ما انعكس سلبا على الأوضاع العامة في هذا البلد، وارتفعت نسبة البطالة العامة الى مستويات قياسية بلغت 19% سنة 2011، وبلغ مؤشر نمو الاقتصادي

[1] يوسف عاشي، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كرونة بالمغرب**، مساهمة في تصوير النموذج التنموي الجديد. مجلة مدارات سياسية، ص 108.

[2] ورقة بحثية حول موضوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، المكتبة القانونية الالكترونية، الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

التونسي 05% في نهاية 2015. كانت لهذه الأوضاع تأثيرات سلبية على سياسات التشغيل بتونس رغم الجهود التي تبذل لتدارك الأوضاع.

حيث أن أزمة التشغيل في تونس تتعلق باستراتيجية التشغيل في الفترة الممتدة بين 2013و2017 والتي لم تستجيب الى التوقعات. أما بالنسبة للتصنيع لم تنظم الحكومة التونسية قبل أو بعد سنة 2011. نزعة قوية نحو ترقية التصنيع في تونس من أجل انشاء مناصب شغل جديدة ومستدامة والتي لم يتم تنفيذها ولم يتم حتى اتباع خطوطها العريضة في إطار النقاشات المتعلقة بالإصلاحات منذ سنة 2011.

كما ارتبطت البطالة بالفئة النشيطة في المجتمع التونسي وشريحة الشباب. كما انخفضت مستويات التشغيل الى أدنى معدلاتها، مما تسبب في موجة غضب عارمة ومهد الى الاحتقان الاجتماعي.[1]

ومع اقتراب عام 2020 من نهايته، أصبح تأثير جائحة كورونا أكثر وضوحا على الاقتصاد التونسي، حيث سجلت تونس تراجعا أكثر حدة في معدل نموها الاقتصادي. كما أدت أزمة كورونا تباطؤ معدل النمو وتصاعد مستويات المديونية، وانكماش معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة 8,8% في عام 2020، وارتفعت البطالة من 15% قبل الجائحة الى 17,8% ببداية 2021.[2]

اما في سنة 2008 فكانت أهم الأسباب للبطالة في العالم عامة وفي تونس خاصة، حيث انعكست تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد التونسي لأن تونس تعتبر من منظومة الاقتصاد العالمي فتعتبر تونس من الدول الغير نفطية حيث اقتصادها أكثر تنوعا وفي فترة الأزمة المالية العالمية 2008 ارتفع معدل البطالة والعجز الخارجي ليس لديها ما يكفي من الطلب المحلي للتخفيف من الانخفاض في الطلب الخارجي.

[1] مرجع سبق ذكره، ص425

[2] البنك الدولي في تونس، سياق الاقتصاد الكلي.

ففي ظل انخفاض القوة الشرائية المحلية، علاوة على ذلك فنظرا لنقص الموارد فلا تستطيع الحكومة التونسية البدء في مشروعات استثمارية كبرى وكذلك الأزمة ناجمة عن الهشاشة النسبية للقطاع المصرفي الذي يعتمد بشدة على البنك المركزي.[1]

1-4- أسباب البطالة في مصر:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي لازدياد نسبة البطالة، ربما أهمها هو الانفجار السكاني. تتزايد معدلات السكان في مصر بسرعة كبيرة لا تتماشى مع عدد الوظائف الجديدة. بلغ عدد سكان مصر في 1960 حوالي 27 مليون نسمة، ليصل الى 44,1 مليون نسمة في 1980 و70,1 مليون نسمة في سنة 2000، ليكسر حاجز المائة مليون في 2020. هذا يعني أنه منذ عام 1980 تزايد عدد السكان بحوالي 55 مليون نسمة (مقارنة بزيادة 10 ملايين نسمة في فرنسا و2 مليون في بولندا و9 مليون في إنجلترا وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري يعاني حاليا من تفاقم مشكلة البطالة كميا ونوعيا، حيث أنها تخطت حاجز 13% وفقا للبيانات الرسمية، الا أن جذور تلك المشكلة ترجع الى عدة عقود مضت حتى وصلت الى وضعها الحالي.

وعرفت فترة الستينات بمرحلة التوظيف الكامل، ولم تتعد نسبة البطالة آنذاك 3,2 %. ويرجع ذلك الى الاستثمارات الحكومية الضخمة في مجالات عديدة مثل البنية الأساسية وقطاعات الزراعة وصناعات الاحلال محل الواردات. بالإضافة الى الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ نصيب الناتج الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5% ، وتبنت الحكومة سياسة تشغيل جميع الخريجين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة، والذي كان سببا في ظهور البطالة المقنعة. ومن الملاحظ أن انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة يرجع الى ارتفاع معدلات النمو بسبب اتباع الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتزايد تدفقات الموارد الأجنبية، بالإضافة الى تنامي القطاع غير الرسمي وتزايد

1أمال شترة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على أسواق الأوراق المالية العربية**، شهادة ماستر علوم اقتصادية ومالية ونقود، ص 79-78

معدلات الهجرة الخارجية، نتيجة تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط بها.

الا أنه منذ منتصف السبعينات عجزت الحكومة عن الاستمرار في سياسة تشغيل الخريجين لتضخم مؤسساتها بالعمالة، الأمر الذي أدى الى ظهور البطالة السافرة بجانب البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية.

ومنذ منتصف الثمانينات ارتفعت معدلات البطالة بسبب انخفاض معدل الهجرة لدول الخليج بسبب حرب الخليج وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، حيث سجلت 15% تقريبا وفقا لتعداد عام 1982.ونتيجة لتطبيق مصر سياسات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للقطاع العام تم تسريح حوالي 750 ألف عامل وموظف في فترة من 1991 الى 2005، سواء بسبب السن القانوني للتقاعد، أو بسبب نظام المعاش المبكر. وبرغم حدوث التحسن في معدلات النمو في تلك الفترة، حيث سجلت 3%و4%و5% في أعوام 2002/ 2003 و2004/2003 و2005/2004 على الترتيب، الا أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة.

وفي عام 2004 تم تطبيق المرحلة الثالثة من البرنامج. وتأثرت معدلات البطالة نتيجة لذلك بشكل إيجابي، حيث انخفضت لتصل الى 8,7% في عام 2007 ولكنها ارتفعت في عام 2009 لتسجيل 9,4% بسبب الأزمة التمويلية العالمية. وظلت معدلات البطالة عند 9% حتى ثورة يناير 2011، والتي نتج عنها تحولات عديدة في الاقتصاد المصري أثرت على معدلات البطالة.[1]

ولقد كانت تأثيرات تبعات الأزمة العالمية على الإقراض المصرفي للقطاع الخاص أوضح بالنسبة لمصر حيث شهدت انخفاضا أشد نسبيا في نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص خلال 2008 و2009 فقد كانت معدلات نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ضعيفة

[1] عبير محمود مجاهد، **قضية البطالة وتأثيرها بأحدث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011**، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات، المجلة العالمية لقطاع كليات التجارة، العدد الحادي عشر –يناير 2014، ص ص104، 105

قبل الأزمة، وذلك ضوء قيام القطاع المصرفي بإعادة هيكلة أصوله وتقليص نسبة القروض غير منتظمة ومع تراجع النشاط الاقتصادي بسبب الأزمة، توقف نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، مسجلا معدل سالبا في نهاية عام 2009.[1]

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة من 2019 الى 2022 فكانت من أهم أسباب البطالة في العالم وفي مصر بصفة خاصة جائحة كرونة التي جعل العديد من المصانع تغلق وأدت الى الحجر وبهذا كانت من أكثر الأسباب الذي يجب التحدث عنها كما أن الاقتصاد تراجع وبهذا أصبح العمل أكثر تدهورا.

المطلب الثالث: معالجة البطالة في دول شمال افريقيا

بالرغم من أن مشكلة البطالة من المشاكل الكبيرة للغاية الا أن هناك العديد من الطرق التي تعمل على حلها، وهذه الطرق تقتضي قيام كل من الحكومات والشعوب بالتعامل مع هذا الأمر بحكمة بالغة.

1-حلول البطالة في الجزائر:

ان إقامة أجهزة تهدف الى التقليل من عدد المناصب المفقودة، وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين سرحوا لأسباب اقتصادية.

يتكون النظام الوطني لحماية الأجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير ارادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي واجتماعي نذكر منها ما يلي:

- ❖ جهاز مساعدة ودعم للحفاظ على الشغل وترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 الصادر بتاريخ 26-04-1994.
- ❖ نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994

[1] تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية (مصادر وطنية) الفصل العاشر.

❖ نظام التأمين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام الى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي جذريا، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة ادماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد والتخفيف من اثار التعديل الهيكلي.

❖ المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب ومرافقتهم على انشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.

❖ البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة.

❖ النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة.

❖ الاعتماد بصورة أكبر على العمالة المحلية والتقليل من العمالة الخارجية، فهذه خطوة هامة لتقليل البطالة في المجتمعات.

❖ ان تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وتقليص العجز في الميزانية كان له الأثر المباشر على تقليص الانفاق الحكومي على الاستثمار وما صاحب ذلك من تقلص فرص العمل الجديدة. ان مساهمة ميزانية التسيير في زيادة العرض الإجمالي للعمل يتطلب تحقيق ثلاثة شروط أساسية هي:

1 – الإرادة السياسية وقدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من أجل تمويل مشاريع جديدة، وهذا قصد تقليص الاختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل.

2 – تحسين وتيره انجاز الاستثمارات من أجل زيادة فعاليتها في خلق مناصب عمل جديدة.

3 – زيادة مشاركة الجماعات المحلية في تمويل أنشطة الاستثمار وهو ما يتطلب إعادة النظر في مصادر إيراداتها وتحسين الجباية المحلية.

❖ تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة والبناء والسياحة والصناعات التقليدية.

- ❖ استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية: الصحة والتعليم الذي يشكو من نقص عدد المطرين. وتجديد خارطة التكوين المهني بما يتمشى والخصوصيات المحلية لكل منطقة.
- ❖ تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال، مع تكيفها المستمر مع ثلاثية التشغيل – التعليم – التكوين.
- ❖ التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ من أجل زيادة فرص التوظيف باستمرار، يتعين إعادة النظر من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة التي تدخل سوق العمل سنويا ومتطلبات هذه السوق.
- ❖ تحسين وتطوير الدراسات الإحصائية للقياس والمتابعة الدائم لسوق العمل في جانبي العرض و الطلب (البطالة) وذلك من خلال القيام بتحقيقات ميدانية منتظمة تعتمد نتائجها كقاعدة أساسية لوضع الإستراتيجية الوطنية لمواجه البطالة وتحسين ظروف العمل[1].
- ❖ **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ:** هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم الشباب البطال، كما يستفيد الشباب صاحب المشروع من خلال مراحل انشاء مؤسسته وتوسيعها من:

أ- مساعدة مجانية، استقبال، اعلام، تكوين.....

[1] أ. بركات أحمد، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية البطالة والتحدي في المغرب العربي، المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر، معهد الحقوق: مجلة الاجتهاد، قسم الدراسات الاقتصاد سداسية محكمة/ العدد (03) - جانفي 2013، ص ص225- 226

ب-امتيازات جبائيه، كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز، والاعفاء عن الضرائب في مرحلة الاستغلال

ت-الإعانات المالية وقرض بدون فائدة.[1]

هدفها تمويل وتكوين، مرافقة ومتابعة الشباب البطالين بين 19 و35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث مناصب شغل)، تعمل هذه الوكالة على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة، بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري، بالنسبة لهذه الوكالة استطاعت خلق أكثر من 333000 مؤسسة مصغرة سنة 2014، بالإضافة إلى 6000وحدة جديدة سنة 2015 تنتج عنها أكثر من 770000 منصب عمل أغلبها في قطاع الخدمات.[2]

❖ **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:**

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره، حيث تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.[3]

حيث تعتبر من أولى الهيئات العمومية لدعم التشغيل، دورها الرئيسي هو تنظيم سوق العمل عن طريق تسير العرض (أصحاب العمل و المؤسسات الاقتصادية) و الطلب (فئة البطالين)، عرفت هذه الوكالة تطورا ملحوظا في استحداث مناصب العمل، حيث انتقل العدد من 64,092 سنة 2005 إلى12,646 سنة 2007 ليصل إلى 170,858 سنة 2009.[4]

---

[1]لوسداد زين الشريف 2011 /2012، **الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيد من برنامج ANSEJ (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ-بحي الصديقة -وهران)**، رسالة تخرج شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، ص82.

[2]عرقاب إسمهان، **سياسة التوظيف في قطاع العام ودورها في الحد من البطالة في الجزائر 2004-2018**، دراسة حالة وزارة التربية الوطنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الإدارة المحلية سنة 2018 /2019 ص66.

[4]مرجع سبق ذكره ص64.

2-حلول البطالة في المغرب:

أنشئ المجلس الوطني للشباب و المستقبل سنة 1991 واعد ميثاقا وطنيا لتشغيل الشباب و تنمية الموارد البشرية، و اشتمل الميثاق على ضرورة الحوار و التشاور و التفاوض و التعاقد و التضامن لتحقيق الميثاق، كما تم اعداد برنامجا استعجاليا لإدماج الشباب من حاملي الشهادات، و استمر المجلس الوطني للشباب في اتخاذ إجراءات متتالية للتخفيف من مشكلة البطالة بين الشباب وكان من بينهما مكتب تشغيل يختص بخريجي الجامعات، و لتوفير رؤية واضحة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، و لتحسين جاذبية الاقتصاد المغربي و الرفع من قدرته على خلق مناصب الشغل.

اعتماد استراتيجية صناعية جديدة، تقوم على تطوير واحداث مهن عالمية جديدة.

وقد بدأت هذه الحلول الهيكلية تعطي نتائجها الأولوية، اذ تم تسجيل تراجعا ملموسا لمستوى البطالة بنسبة 3,2% حيث انتقلت من 14% سنة 1999 الى 10,8% برسم سنة 2011 بالمغرب.

وتهدف العملية أيضا الى ملائمة التكوين لسوق الشغل، وذلك بالعمل على:

- إعادة توجيه الوافدين على سوق الشغل نحو الفروع الأكثر قدرة على تيسير الادماج.
- اسهام الشركاء الاقتصاديين.
- التحديد المسبق والدقيق لحاجيات سوق الشغل.
- ان خلق فرص عمل تناسب مع النمو السكاني على مدى السنوات العشر القادمة سيكون أولوية بالنسبة للمغرب ودول شمال افريقيا الأخرى.
- من منظور ما يمكن أن تفعله الحكومة، يجب استثمار جهد كبيرا لمنح الشباب فرص للمشاركة الكاملة في اقتصاد الدولة والمجتمع. وتشمل هذه الجهود: سياسات لتعزيز النمو الاقتصادي. وإعادة هيكلة نظام التعليم لتحسين المهارات الأساسية، وتطوير وتنفيذ برامج زيادة الأعمال الشبابية وسياسات العمل المتكبرة.

- يجب أن تساعد الشركات المدارس ومعاهد التدريب على تعديل مناهجها بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد المتغيرة باستمرار. كما ينبغي أن يشاركوا في تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني. تلعب المنظمات الشبابية أيضا دورا في المساعدة على تحديد واختبار وتنفيذ الأفكار التي يقودها الشباب والنهج المبتكرة.[1]

3-بالنسبة لحلول البطالة في تونس:

تمثل أهم حلول البطالة في تونس في تبني النقاط التالية:

- أهمية الاعتناء الكبير بتشغيل الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا وتنمية تشغيلهم حتى يسهل اندماجهم بسوق العمل.
- تعزيز الاهتمام بالتعليم والتربية، خاصة التكوين المهني حتى تستجيب هذه المنظومة الى متطلبات الشغل، فتأهيل طالبي الشغل خاصة في ميادين جديدة ونشاطات لم يتعهدوا بها كالنقابات المهنية والالكترونية وغيرهما من شأنها أن تساعد على الاندماج في سوق الشغل.
- الاعتناء بالجهات الداخلية وذلك بإجاد البنى التحتية والظروف الملائمة لبعث المشاريع الصناعية والإنتاجية وعلى الأخص بمساعدة أبنائهم الذين ليس لديهم التمويلات الذاتية لبعث مشاريعهم.
- ان التغلب على ظاهرة البطالة يحتم مساهمة كل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية الى جانب القطاع العمومي والدولة وحتى الممولين من الخارج.
- الاعتراف بأن حل مشكلة التشغيل لا يمكن الوصول اليه في الأجل القصير وانما يتطلب وقتا طويلا الى جانب مراجعة النظام الاقتصادي المتبع بالبلاد، فالمسائل التي تراكمت على مدى عقود لا يمكن التغلب عليها في وقت قصير بل هي تتطلب الإصلاحات الجذرية والهيكلية.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 225-226

- دعم الشفافية والعدالة في كل المجالات، خاصة في عملية انتداب حاملي الشهادات وفي علاقة الإدارة مع المواطن.
- أهمية تشريك منظمات المجتمع المدني وكل القوى الحية في معرفة متطلبات سوق الشغل واكتشاف نشاطاتها وميادين مهنية جديدة، خاصة في الحد من ظاهرة الرشوة والفساد المضرة بالعلاقات الاجتماعية واليات سوق الشغل.
- تنسيق عمل مختلف الأجهزة والمتدخلين في عملية انشاء الشركات الصغرى والمتوسطة للإسراع في انجاز عملها وذلك لتحسين عملها وزيادة تشغيل الشباب.
- إيجاد الهياكل الضرورية لدراسة مشكلة التشغيل والتنمية الجهوية ومتابعة السياسات المتخذة في هذا المجال لتقييم مدى نجاعتها واقتراح تعديلاتها في الوقت المناسب.
- دعم احداث المقاولات بتقديم دعم مالي لأحداث أول مقاولة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك طريق مجموعة تدابير:

- المواكبة المستمرة، قبل وخلال وبعد انشاء المقاومة
- تسهيل الحصول على قروض بنكية
- تبسيط النظام القانوني، حيث يمكن لعدة أشخاص من أصحاب المشاريع الاشتراك في نفس المشروع والجمع بين الامتيازات المقررة لكل واحد على حده.[1]

كما انتهجت تونس على غرار العديد من الدول سياقا جديدا قوامه تنشيط سوق الشغل ووضعت الاليات وذلك بتشجيع الاستثمار والمبادرة وبعث المشاريع ومن أهم هذه الاليات هي:

- إحداث البنك التونسي للتضامن لمد يد المساعدة لأصحاب المشاريع الخاصة.
- احداث مرصد وطني للشغل.

[1]أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، **انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضرا ومستقبلا**، حقوق الطبع (2012) محفوظة لمنظمة العمل العربية، 7 ميدان المساحة/الدقي/ الجيزة / جمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر/ أيلول 2012، ص 162-161.

- إحداث الصناديق التالية: الصندوق الوطني للتشغيل وذلك لتمويل العمليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات طالبي الشغل، وصندوق الادماج والتأهيل المهني وذلك لبعث المشاريع الصغرى وتأهيل المواطن قصد دمجه في سوق العمل، والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.[1]

4- حلول البطالة في مصر:

لقد تعددت أساليب مواجهة البطالة وذلك باعتبار من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن أهم هذه الأساليب في جمهورية مصر ما يلي:

- تشجيع الاستثمار
- انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وتخفيف الأثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي
- إمكانية الاستفادة من فكرة المعاش المبكر، مع إلزام صاحب العمل عند خروج أحد العاملين من الخدمة مبكرا بأن يحل محله عامل اخر.
- الاستفادة من تجارب الدول التي تمكنت من التخفيف من حدة البطالة بها، ومنها المانيا واليابان على أن يتناسب ذلك مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري.
- تطوير مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها الى جانب التأكد على أهمية المشروعات الصغيرة وتدعيمها وتطويرها كوسيلة لاستيعاب فائض العمالة والحد من مشكلة البطالة.
- تحسين العلاقات الخارجية بين مصر والدول العربية والأجنبية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية من اجل إيجاد سوق مناسبة للمنتجات المصرية، بما يوسع قاعدة الاستثمار في مصر، وبالتالي إيجاد فرص عمل أكبر للعمالة المصرية في الداخل والخارج.

[1] مرجع سبق ذكره، ص139.

- تطوير السياسة التعليمية والربط بينهما وبين متطلبات سوق العمل من خلال الجمع بين التعليم وإعادة التأهيل المهني وبالتالي اعداد قوة عاملة متعلمة ومدربة لديها القدرة على التنقل الوظيفي وفق متطلبات سوق العمل.
- التوسع في نشر الوحدات الصحية خاصة في المناطق الريفية لزيادة التوعية بضرورة وأهمية تنظيم الاسرة، أو رفع السن القانوني للزواج والاهتمام بتعليم المرأة وذلك لخفض معدلات الخصوبة والحد من مشكلة الزيادة السكانية.

ومن أفضل الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة البطالة في مصر ما أعده مكتب العمل الدولي حيث يبدأ بإشارة متفائلة تقول أن برامج التثبيت و التحويل الإيجابي في معدل النمو الاقتصادي الذي بدأ في أوائل التسعينات من القرن الماضي قد وفر لمصر نقطة انطلاق تسمح بنجاح سياسات مواجهة البطالة اذا ما صممت و طبقت بصحة وواقعية. ويبدأ التقرير بانتقاد الصياحات الاقتصادية بأنها تركز دائما على الاستثمار على فرض أن التشغيل وخلق فرص العمل سوف يترتب أتوماتيكي على هذا الاستثمار. ولكن الحقيقة أن التحدي العظيم لمواجهة البطالة يتمثل في وضع استراتيجية متكاملة مترابطة هدفها المحدد هو معظمة المكون التشغيلي (مكون كثافة العمالة) للنمو والتأكد على توصيل فرص العمل النتق للفقراء. ويكون الغرض من هذه الاستراتيجية تحقيق العمالة الكاملة من المدى المتوسط والمدى الطويل. ويعتقد خبراء مكتب العمل الدولي، أن خلق فرص العمل والتشغيل الكامل هما أعظم الاليات كفاءة للوصول الى العدالة. هذا ويجب الإشارة الى حقيقة ان مصر كدولة نامية وبها ينشغل معظم العاملين في أعمال منخفضة الإنتاجية لا تتعارض مع هدف العمالة الكاملة.

حيث تم انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام 1991 بهدف تخفيف الاثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف الصدوق الاجتماعي للتنمية تحسين أحوال

المحرومين من الاحتياجات الأساسية عن طريق انشاء مشروعات مضرة للدخل[1]، ويهدف أيضا الى مساعدة الخريجين العاطلين عن طريق امدادهم بالتدريب وتوفير الوظائف لهم، ويتم ذلك من خلال البرامج الاتية:

1) برامج الأشغال العامة الذي يهدف الى انشاء وتحسين البنية الأساسية في المناطق ذات الدخل المنخفض كما يهدف الى خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة من خلال الأنشطة المختلفة
2) برنامج تطوير المجتمع الذي يهدف الى تعبئة المجتمع المحلي في أنشطة إنتاجية، كما يهدف أيضا الى اشراك المرأة في التنمية.
3) برنامج تنمية المشروعات الذي يهدف الى زيادة فرص التوظيف، وتوفير فرص مدرة للدخل في قطاع المشروعات الصغيرة عن طريق تشجيع الأعمال الجديدة والتوسع في الأنشطة الموجودة، وذلك من خلال امداد المشروعات الصغيرة، وأصحاب الأعمال الائتمان، والمعرفة الفنية والتدريب والخبرة.
4) برنامج التوظيف وإعادة التدريب الذي استهدف العاملين في المشروعات العامة، والخريجين، بغرض الاستجابة لاحتياجات موظفي القطاع العام أثناء إعادة هيكلة الشركات، ومسؤوليته الأساسية هي تقديم مزايا التقاعد المبكر، والتدريب والتامين ضد البطالة والاستثمارات المهنية وتقديم التمويل اللازم لبدء مشروع جديد، كما يهدف أيضا الى وضع البرامج التي توفر العمل للخريجين الجدد.[2]

[1]د. رواية محسوب النبى وعبد الجليل الشورجي، **ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية (محافظة الغربية)**، مجلة المجمع العلمي المصري المجلد الواحد والتسعون، ص 247، 253

[2]محمد فاروق محمد عراب، **إمكانية إستفادة مصر من التجربة الماليزية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص218-217.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة الى أخرى ،وتعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و لكي تجذب الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تسعى إلى تحسين البيئة المناخية للاستثمار عندها، و ذلك عن طريق نزع كل المعوقات التي تحول دون استقطابه، كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات فيما يخص تخفيض البطالة و نقل التكنولوجيا و تحسين ميزان المدفوعات الى غير ذلك من الإيجابيات، فله سلبيات كثيرة، الى ذلك لمعالجة هذه السلبيات محاولة وضع حوافز إيجابية من بينها **الامتيازات المتعلقة بالنظام العام و الخاص، تشجيع رؤوس الأموال ،التدابير الضريبية و الجمركية، التدابير المالية و العقارية و الإدارية، الحوافز الضريبية و المالية، مساندة التنمية البيئية.....**

أما بالنسبة للبطالة تعتبر مشكلة عالمية، ومع ذلك تعد ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث من الصعب الوصول الى مستوى التوظيف الكامل

هناك العديد من أسباب التي جعلت البطالة تتفاقم وتتزايد في حجمها ومعدلاتها عبر الزمن من بين هذه الأسباب نذكر **خفض معدل الانفاق العام، تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تدهور المستوى المعيشي، رفض العاطلين عن العمل الانخراط في سوق الزراعة، الأزمة المالية العالمية، تفشي فيروس كورونا** .... فكل هذه الأسباب فسرت لنا سبب ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية.

كل دولة من الدول الأربعة اعتمدت على بعض الحلول لمعالجة البطالة والتقليل منها، كما تمكنت الدول النامية على إدخال فروض أكثر واقعية وحتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، على أمل إيجاد حلول أنجع للقضاء عليها نذكر منها **نظام التأمين ضد البطالة،**

المشاريع الحكومية للتشغيل الشباب، البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، إعادة توجيه الوافدين على سوق الشغل.....

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

بعد أن تناولنا الجانب النظري للموضوع سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا باستخدام منهجية البانل حيت تأتي هذه الخطوة إلى ترجمة العلاقة إلى نموذج رياضي يسهل القيام بعملية القياس الكمي حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل من خلال التعريف بنماذج بيانات البانل وطريقة تقديرها حتى نتمكن من التقدير النهائي.

حيث تطرقنا إلى عينة الدراسة وكذا النموذج المستخدم وأخيرا النتائج المتوصل إليها، عند تطبيق اختبار التجانس اسفرت نتائجه على رفض هيكل البانل بسبب عدم وجود تجانس، ومن أجل تسليط الضوء أكثر على إشكالية الدراسة قمنا بتطبيق نموذج ARDL وعرض النتائج والتي أفضت أيضا إلى عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين هما:

المبحث الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)

المبحث الثاني: مفاهيم حول نموذج ARDL

المبحث الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)

المطلب الأول: مفهوم وأهمية نماذج البانل

1-تعريف بيانات البانل:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الافراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع خصائص من كل البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فاذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب " المتوازن" ، أما اذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن "[1] .

يقصد بيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر .....) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية في آن واحد.[2]

ويمكن كتابة نموذج البانل بالصيغة التالية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \;\; ; \;\; i = 1; 2; \dots . N \quad t = 1; 2 \dots . T \dots \dots (1)$$

حيث أن i تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ، B_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار .

$X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة عند الفترة الزمنية t ، ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة t .

---

[1] العربي مروة، **محددات البطالة في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل البيانات المقطعية خلال الفترة 2000-2017**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ،2018-2019، ص42

[2] عبد السلام عطية، **أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –، 2015-2016، ص 22

2-أهمية بيانات بانل:

تبرز أهمية نماذج البانل فيما يلي:

- تتمتع نماذج البانل ببعد مضاعف، بعد زمني وبعد فردي جعل دراستها من المجالات الأكثر فعالية ونشاط في القياس الاقتصادي.
- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك كفاءة أفضل.[1]
- ان استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التحفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).
- تتميز بيانات البانل من غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءةأفضل،وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.
- في الواقع التطبيقي ، فان نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية ، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Hetoeroscedasticity"الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقير النماذج القياسية ، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها ، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس

[1] عنترة برباش، **أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2012**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص219

لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات العينة سواء القطعية أو الزمنية .[1]

المطلب الثاني: أهم نماذج واختبارات لبيانات البانل

1-اختبار التجانس لبيانات البانل)*HSIO TEST*(:

يعتمد على ثلاث مراحل[2]:

في المرحلة الأولى: يتم اختبار التجانس الكلي لنموذج انحدار البانل (كل القواطع متساوية وكذلك معاملات الانحدار متساوية *(constants et coefficients idenriques)*

$$H_0^1: \alpha_I = \alpha \; ; \beta_i = \beta \; \forall \; i \in [1, N]$$
$$H_1^1: \exists (i,j) \in [1, N] \;\; , \beta_i \neq \beta_j, \alpha_i \neq \alpha_j$$

يتم استخدام إحصائية *Fischer* لاختبار *(N-1) (K+1)* من القيود الخطية ، اذا افترضنا أن العنصر العشوائي ε_{it} تتوزع بشكل مستقل في البعدين i و t ، و تخضع لتوزيع الطبيعي بتوقع معدوم $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$وتباين ثابت σ_ε^2 هذه الإحصائية تخضع لتوزيع *Fischer* ب*(N-1) (K+1)* و $NT - N(K+1)$ درجة حرية.

ففي حالة قبول الفرضية H_0^1 ، يتم تقدير نموذج الانحدار التجميعي *Poold Regression Model* حيث يأخذ هذا النموذج الصيغة الرياضية التالية :

$$y_{it} = \alpha + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما في حالة رفض الفرضية H_0^1 يتم الانتقال إلى الإختبار الموالي لتحديد مصدر عدم التجانس في النوذج (عدم تجانس معاملات الانحدار أو القواطع)

---

[1] شهيناز بدراوي، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2014-2015، ص202.

[2] إبراهيم قارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 156 155.

المرحلة الثانية: يتم اختبار تساوي معاملات الانحدار (الميول) لكل الأفراد في البانل أي تساوي المعاملات β_i حيت يتم صياغته على النحو التالي :

$$H_0^2: \beta_i = \beta \forall\, i \in [1, N]$$
$$H_1^2: \exists (i,j) \in [1, N]\,, \beta_i \neq \beta_j$$

لإجراء هذا الاختبار يتم استخدام إحصائية *Fischer*ب*K(N−1)* من القيود الخطية، وفي ظل فرضية أن العنصر العشوائي يتوزع بشكل مستقل.

الإحصائية المحسوبة سوف تخضع لتوزيع*Fischer*بدرجة حرية $NT - N(K + 1)$و$(N-1)K$

(في حالة رفض الفرضية H_0^2 فرضية تجانس المعاملات β_i سوف يتم رفض نموذج البانل ، و بالتالي يتم تقدير نموذج انحدار خاص بكل فرد (دولة أو مؤسسة .....) على حدا.

المرحلة الثالثة : يتم اختبار تساوي القواطع بين الأفراد α_i ، و يكون ذلك تحت فرضية أن المعاملات الانحدار β_i متساوية بين الأفراد .

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \;\forall\, i \in [1, N]$$
$$H_1^3: \exists (i,j) \in [1, N]\;;\; \alpha_i \neq \alpha$$

مع افتراض أن العناصر العشوائية مستقلة و تخضع لتوزيع طبيعي ، يتم إجراء الاختبار بالاعتماد على إحصائية *Fischer* لاختبار $N-1$ من القيود الخطية ، بدرجة حرية $(N-1)K$و$N(T-1)-K$ درجة حرية ، في حالة رفض الفرضية H_0^3 الخاصة بتجانس القواطع α_i يتم تقدير نموذج بانل للأثر الثابت بين الأفراد ، و يكون ذلك على النحو التالي :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

الشكل رقم (05): اختبار التجانس

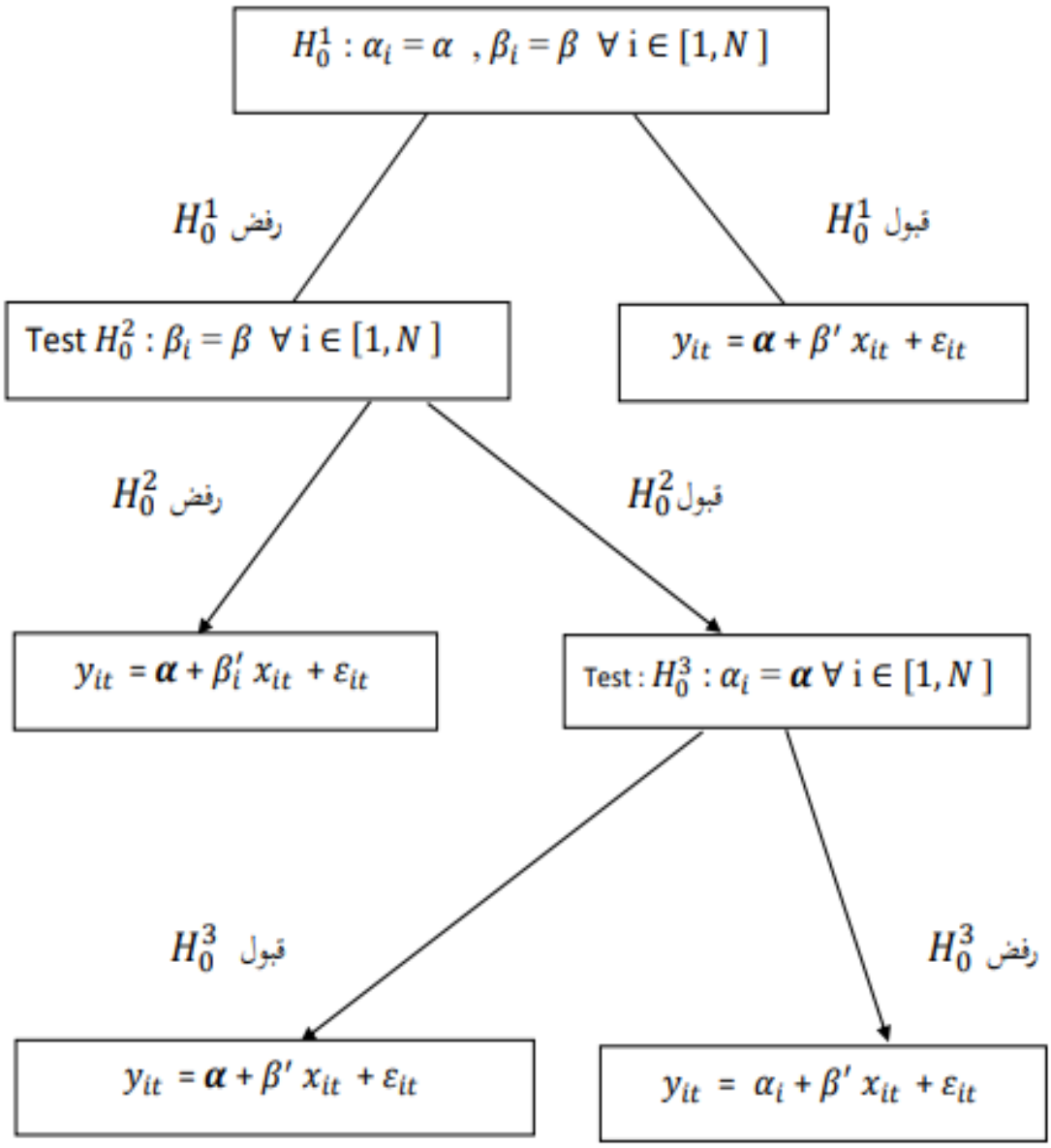

المصدر :قارة إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص161

2-تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أصناف:

أ) نموذج الانحدار التجميعي *(PRM) Pooled Regression Model*[1]

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات β_i ، α_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية ، أي يهمل تأثير الزمن ، و يمكن كتابة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية :

$$y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \;\; ; \;\; i = 1; 2; \ldots . N \quad t = 1; 2 \ldots . T$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى *Ordinary Least Squares (OLS)*

ب) نموذج التأثيرات الثابتة[2] :

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع B_0تتفاوت من مجموعة الى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية وعليه فان نمودج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية :

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \;\; ; \;\; i = 1 \; ; 2 \; ; \ldots . N \quad t = 1 \; ; 2 \ldots . T$$

حيث أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن العلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات

[1] عماد الدين إبراهيم علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع2 (تحت النشر) -يونيو (حزيران) 2023، ص103

[2] عبد السلام عطية، مرجع سابق، ص24

النموذج في المعادلة السابقة و السماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج .

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتةاسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية *(least squares dummy variable model)*،وبعد إضافة المتغيرات الوهمية Dفي المعدلة السابقة يصبح النموذج بالشكل التالي:

$$Y_{IT} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d\, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j\, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2 \ldots\ldots, N \;\; t = 1,2, \ldots\ldots, T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d\, D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي :

$$Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d\, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j\, X_{j(it)} + \varepsilon_t \,, , i = 1,2 \ldots\ldots, N \;\; t = 1,2, \ldots\ldots, T$$

ج) نموذج التأثيرات العشوائية [1] *(Random Effectes Model)(REM)* :

يتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا،وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني. تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة *(GLS)* أو عن طريقة تربط بين التقدير ما بين الأفراد *(Between)*والتقدير داخل الأفراد *(Within)*. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} B_j\, X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

[1] خطوات تطبيق تقنية Panel Data Modelباستخدام برنامج Eviews 10 ,ص4

حيث: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، i لهذا السبب يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ المركب *(Error components Model)* .

حيث يعامل معامل القطع كمتغير عشوائي له مقداره μ .

خواص النموذج:

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$
$$var(v_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad ; \quad E(v_{it}) = 0$$

المطلب الثالث: تطبيق اختبار التجانس على عينة الدراسة

1-منهجية ومتغيرات الدراسة:

يهدف هذا العنصر إلى دراسة إثر الاستثمار الأجنبي على البطالة في دول شمال افريقيا خلال الفترة الزمنية (1991-2020)، حيث تشمل معطيات الدراسة على بعدين البعد الفردي الذي يمثل البلدان والبعد الزمني الذي يمثل فترة الدراسة، ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي والاستعانة بمخرجات البرنامج الاحصائي *EVIEWS 12* لمعرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة وتفسير نتائجه.

تتمثل عينة الدراسة في4 بلدان:

البلد	الترميز
الجزائر	01
مصر	02
المغرب	03
تونس	04

وقد تم الاعتماد على بيانات البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بكل دولة من الموقع الالكتروني للبنك الدولي وقد تم أخذها بمليون دولار أمريكي بالنسبة للاستثمار وعبارة عن نسب مئوية بالنسبة للبطالة.

المتغير التابع: وتمثل البطالة وهي عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين والقادرين عليه وهو المتغير المراد تفسيره ويرمز له بالرمز *CH*

المتغير المستقل: الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. ويرمز له بالرمز *IDE.*

2-<u>اختبار التجانس (Hsiao)</u>:

للتأكد من إمكانية تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية من عدمه وتحديد شكل النموذج المطبق على المعطيات سيتم تطبيق اختبار التجانس لHsiao**(1986) وبعد** اجراء الاختبار تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): نتائج اختبار Hsiao(1986)

HSIAO TEST		
	PVALUE	FISHER
H_0^1	2.61×10^{-68}	**1**8.69557
H_0^2	2.97×10^{-15}	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج eviews.12

من خلال الجدول:

- رفض الفرضية H_0^1 كون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي.

- رفض الفرضية H_0^2 تعني رفض هيكل السلاسل الزمنية المقطعية و لمعطيات الدراسة لأن في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات .

الخلاصة:

بما أنه تم رفض هيكل البانل من أجل تسليط الضوء أكثر على إشكالية الدراسة قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع و يتم تقدير النموذج التالي:

النموذج الرياضي:

$$CH\text{-}1 = f(ide\text{-}1)$$

النموذج القياسي:

$$CH\text{-}1 = \beta_0 + \beta_1 ide\text{-}1 + \varepsilon_t$$

حيث تمثل *CH-1* البطالة في الجزائر و *ide-1* الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، β_0 و β_1 تمثلان المعلمات المقدرة ، ε_t حد الخطأ.

المبحث الثاني: مفاهيم حول نموذج :ARDL

المطلب الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

تم في هذا النموذج دمج نماذج الانحدار الذاتي (AR) و نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed lag Model) ، بحيث تكون السلسلة الزمنية في هذه المنهجية دالة في إبطاء قيمتها و قيم المتغيرات التفسيرية في الفترة الحالية و إبطائها بفترة زمنية واحدة أو أكثر .ويكون اختبار التكامل المشترك باستخدام هذا النموذج هو اختبار " Bound Test" والذي طوره (Pesaran and al) في سنة 2001، [1]و تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات ، و يكمن اختلافها عن باقي النماذج هو أن لا تشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة من نفس الرتبة و يمكن تطبيقه اذا كانت كلها مستقرة عند المستوى ، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول ،أو بعضها مستقر عند المستوى و البعض مستقر عند الفرق الأول.

يمكن استخدام ARDLفي حالة سلاسل زمنية قصيرة والحصول على تقديرات في المدى البعيد والقصير في آن واحد لكن بشرط ألا تكون أحد المتغيرات مستقرة من الفرق الثاني.

- ✓ **مميزا ت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:**

- لا يستلزم اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها I (0) أو من الرتبة الأولى (1)I، بشرط الا تكون متكاملة من الرتبة الثانية (2)Iفقط.
- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

[1]نبيلة عرقوب، **ملخص محاضرات في مقياس نمذجة الظواهر الاقتصادية**، ماستر 2 ، تخصص اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة احمد بوقرة بومرداس ، 2022/2021 ، ص108

- إن النتائج تطبيقية تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرا فضلا عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.[1]
- ان النموذج ARDLيأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- النموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و أيضا نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل.[2]

المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

2-1 الاستقرارية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، و معرفة الخصائص الإحصائية و كذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها ، لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيلب بيرون (PP) ، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع متغيرات الدراسة ، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه

[1] صليحة مفتاح، مرجع سابق، ص173.
[2] أميرة بحري، مرجع سابق، ص215

غير مستقر ، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر.

2-2 الابطاءات المثلى:

من أهم متطلبات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، هو تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ويتمثل الإجراء الأول في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد Vector Unresyricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

معيار Hannan and Quinn (HQ ,1978)، معيار Akaike (AIC,1973)، معيار Schwarz (SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).

3-2 اختبار صلاحية النموذج:

أ) اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) للأخطاء (البواقي) [1] LM Test :

يتطلب بناء النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم ذلك من خلال تطبيق Breush – Godfreyللكشف عن الارتباط الذاتي (التسلسلي)للبواقي، حيث أن الفرضية العدمية (الصفرية) تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء. إذ تقبل الفرضية العدمية في حالة كون احتمالية Prob (F-statistic)أكبر من مستوى المعنوية 5 .%

ب) اختبار إحصائية J-B لدراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء[2] :

[1] بيان مرزوق راتب عساف، **أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة ماجيستير ،إ دارة السياسة الاقتصادية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ،2018، ص48

[2] عرقوب نبيلة، **محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews** ، مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوقرة ،بومرداس ،2020/2019 ، ص51

لاختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت طبيعيا أم لا، نستخدم اختبار (Jarque – Bera)، ونتحصل على هذا الاختبار بالاستعانة ببرنامج Eviewsالذي يلخص جميع المقاييس الإحصائية مثل الوسط الحسابي (Mean)، الالتواء (Skewness)، والتفلطح ((Kurtosis بحيث أن مقياسي الالتواء والتفلطح يقيسان التوزيع الطبيعي كذلك.

ولإجراء اختبار جارك –بيرا نحتاج إلى قيمة حرجة للمقارنة عند مستوى المعنوية 5 % و درجتي حرية من توزيع كيدو X^2 للفرضية الأساسية التي يكون التواؤها أقل أو يساوي الصفر و تفلطحها يساوي 3 تقريبا ، وهي تساوي القيمة 5.99.

ج) **اختبار عدم ثبات التباين**[1] :

تعتمد نماذج ARCH على اختبار مضاعف لاغرانج LM،وخطوات اختبارهكالتالي:

- تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ بطريقة OLS ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.
- تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2. نفقد في هذه في الحالة qمشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي :

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \cdots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q)\times R^2$ تتبع توزيع $\aleph^2$ بدرجة حرية q . إذا كان $LM=(n-q)\times R^2$ أكبر من $\aleph^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع $\aleph^2$ بنسب معنوية α) ، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فان التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس .

[1]نسرين بوعرعور، **إثر الادخار على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020، ص49

د) اختبار استقرار النموذج [1]:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : مجموع التراكمي للبواقي المتتابعة (CUSUM) ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares) ، و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبينان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ، و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة المدى مع المعلمات قصيرة المدى و لقد أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ARDL هذا يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM و CUSUM of Squares) داخل حدود الثقة عند مستوى المعنوية 5 % يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين ($2S\pm$)فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية 5 % و هذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول الفترة .

2-4 اختبار الحدودBound Test:

لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فانه يتم تطبيق اختبار الحدود **Bound Test**،من أجل اختبار الفرضية الصفرية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من جهة المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع)، فاذا جاءت قيم Fأكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج و القيم الحرجة التي تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها (Pesaran et al. ,1999) عند مستويات 1% 2.5%,5%,10% ، فعندها يتم الاستنتاج بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

[1] أميرة بحري، مرجع سابق، ص224.

تتجه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع)[1]، اذا كانت F بين الحد الأدنى و الحد الأعلى فإننا نكون في منطقة الشك.

المطلب الثالث: دراسة قياسية بتطبيق نموذج ARDL:

من أجل تطبيق نموذج ARDL والحصول على نتائج دقيقة قمنا بإدخال اللوغاريتم على المتغيرات لتصبح المتغيرات كما يلي:

LIDE: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

LCH: لوغاريتم معدلات البطالة للجزائر

وقد تم أخذ لوغاريتم للمتغيرات بهدف ضغط الأوزان التي تقيسها المتغيرات وجعل تباين المعطيات ثابتا.

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ADF:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات استخدمنا اختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)** وكانت النتائج كما يلي:

[1]بيان مرزوق راتب عساف، مرجع سبق ذكره ص49

الجدول رقم (2): اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى				القرار	درجة التكامل
	النموذج	القيم الحرجة Critical value	المحسوبة T-test	الاحتمال P-value		
LIDE	الثابت Intercept	-3.029970	-22.53881	0.0000	-	-
	الثابت والاتجاه Trend and intercept	-3.587527	2.41939-	0.3621		
	بدون ثابت None	-1.961409	0.028581	0.6789		
LCH	الثابت Intercept	-2.967767	-0.644268	0.8453	-	-
	الثابت والاتجاه Trend and intercept	-3.574244	-1.659435	0.7432		
	بدون ثابت None	-1.952910	-0.872368	0.3295		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .12

بتطبيق اختبار جذر الوحدة على المتغيرين تبين لنا النتائج في الجدول أعلاه:

نلاحظ أن السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر LIDE والسلسلة الزمنية للبطالة LCH غير مستقرتين عند المستوى حسب اختبار ADF، لأن جميع القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة إضافة إلى أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية

الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلتين، لذلك سوف نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى لجعلها مستقرة.

الجدول رقم (03): اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول				القرار	درجة التكامل
	النموذج	القيم الحرجة Critical value	المحسوبة T-test	الاحتمال P-value		
LIDE	الثابت Intercept	-3.04.391	-7.325400	0.0000	مستقرة	I(1)
	الثابت والاتجاه Trend and intercept	-3.733200	-5.305859	0.0034		
	بدون ثابت None	-1.961409	-9.549091	0.0001		
LCH	الثابت Intercept	-2.971853	-4.186918	0.0030	مستقرة	I(1)
	الثابت والاتجاه Trend and intercept	-3.580622	-4.019421	0.0198		
	بدون ثابت None	-1.953381	-4119469	0.0002		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج12. Eviews

بعد ادخال الفروقات من الدرجة الأولى على المتغيرين نلاحظ:

المتغير LIDE القيم المحسوبة أقل من المجدولة عند مستوى المعنوية 5 % والقيمة الاحتمالية أصغر من 5 %، وبالتالي فانه مستقر عند الفرق الأول، كذلك بالنسبة للمتغير

LCHنلاحظ أن القيم المحسوبة أقل من المحسوبة عند مستوى 5 % وهذا ما يؤكد استقراره عند الفرق الأول.

2-تقدير معلمات النموذج باستخدام :ARDL

هناك العديد من الأساليب القياسية التي يمكن استخدامها في هذا النموذج والأسلوب الذي سوف نعتمد 1عليه في هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

تحديد فترات الابطاءات المثلى للنموذج:

من أجل تحديد فترة الابطاء يتم الاعتماد على معيار Akaike والشكل التالي يبين فترات الابطاء الأمثل لنموذج ARDLالتي تم التوصل إليها وهي ARDL (1 ;0)

الشكل رقم (06): فترات الابطاء الأمثل لنموذج ARDL

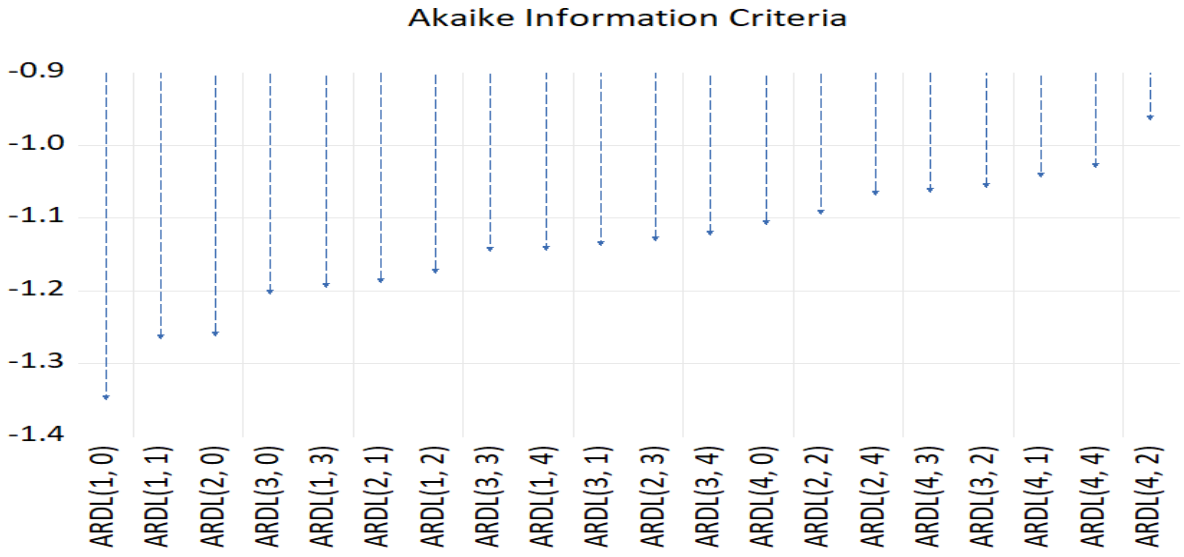

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج12. Eviews

تقدير نموذج ARDL (0; 1) :

الشكل (07): تقدير نموذج ARDL (0; 1)

Dependent Variable: LCH
Method: ARDL
Date: 09/02/22 Time: 00:21
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LIDE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCH(-1)	0.911603	0.051711	17.62890	0.0000
LIDE	-0.014354	0.005270	-2.723523	0.0116
C	0.504125	0.213577	2.360385	0.0264

R-squared	0.948491	Mean dependent var	2.804852
Adjusted R-squared	0.944370	S.D. dependent var	0.456923
S.E. of regression	0.107770	Akaike info criterion	-1.516678
Sum squared resid	0.290359	Schwarz criterion	-1.373942
Log likelihood	24.23349	Hannan-Quinn criter.	-1.473042
F-statistic	230.1749	Durbin-Watson stat	1.693120
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews .12

3- تشخيص النموذج:

بغرض اختبار جودة النموذج تم الاعتماد على الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :(BG)

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية التي تكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء منها اختبار بروتش- قودفري (BG)

سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

$H_0: p_1 = p_2 = \cdots \ldots = p_n = 0$

$H_0:: p_1 \neq p_2 \neq \cdots \ldots \neq p_n \neq 0$

الجدول رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (BG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.299844	**Prob. F(2,23)**	0.7438
Obs*R-squared	0.711504	**Prob. Chi-Square(2)**	0.7006

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .12

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم الاحتمالية ل **Ficher** و **Chi-Square** أكبر من درجة المعنوية 5 % و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي .

التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):

سوف نقوم بإجراء اختبار jarque bera الذي يسمح باختبار الفرضيات التالية:

H_0: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

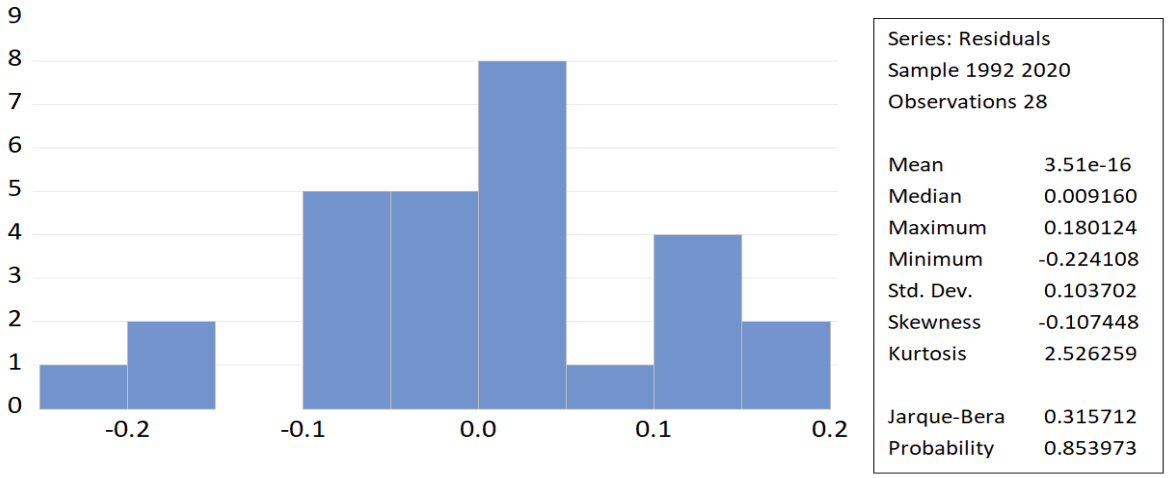

الشكل رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي jarque bera

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews .12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5 %ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

2-اختبار LM لدراسة ثبات تجانس تباينات البواقي:

للكشف عن هذه المشكلة نعتمد على اختبار ARCHوالذي يبين لنا ما إذا كان هناك تجانس لعنصر الخطأ أم لا.

H_0: عدم وجود مشكلة تجانس التباين

H_1: وجود مشكلة تجانس التباين

الجدول رقم (05): اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.076830	**Prob. F(1,24)**	0.7840
Obs*R-squared	0.082967	**Prob. Chi-Square(1)**	0.7733

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews .12

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية ل Ficher و Chi-Square أكبر من درجة المعنوية 5%وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDLالمقدر:

الشكل رقم (09): اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARD

اختبار المجموع التراكمي البواقي المتابعة:

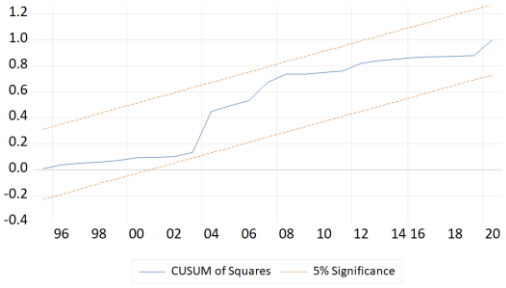

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة:

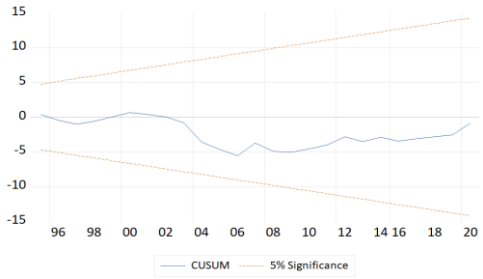

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews .12

من خلال الشكلين نلاحظ أن جميع قيم Cusum داخل مجال الثقة مما يدل على استقرارية المعلمات وعدم وجود تحول هيكلي وكذلك بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة .CUSUM of Squares.

اختبار التكامل المشترك (Bound test):

من أهم اختبارات التكامل المشترك **Bound test** هو أساس في أي نموذج اقتصادي ومن خلال تطبيقه على النموذج تحصلنا على النتائج التالي

الجدول (06): اختبار **التكامل المشترك (Bound test)**

Null Hypothesis No Levels Relationship		
Test Statistic	**Value**	**K**
F -Statistic	2.91	1
Critical Value Bounds		
Signif	**I (0)**	**I(1)**
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

نلاحظ من خلال الجدول أن إحصائية فيشر F–Statistic = 2.91أقل من الحدود الدنيا التي حددها –Narayan 2004 –عند جميع مستويات المعنوية هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعدم وجود علاقة توازنية أي هدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بتطبيق دراسة قياسية بغرض معرفة مدى اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة لدول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، تونس) خلال الفترة (1991-2020) و هي أطول فترة ممكنة للحصول على بيانات الدراسة حيث قمنا :

تم الاعتماد في الخطوة الأولى على نماذج البانل ومن أجل تطبيق نموذج البانل كان لابد من البدء باختبار التجانس HSIAO TEST تم التوصل إلى عدم تجانس البيانات و بالتالي عدم القدرة على تطبيق هذا النموذج على بيانات الموجودة .

و نتيجة لتعذر تطبيق احدى نماذج بانل استدعا الأمر بتقدير دولة واحدة اخترنا الجزائر و حسب النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الاستقرارية ارتأينا الة استخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، .

خاتمة

الخاتمة العامة:

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1991-2020)، ومن خلال الجانب النظري حاولنا تقديم بعض المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة وأهم النظريات المفسرة لهما وواقعهما في دول شمال إفريقيا وتطرقنا إلى معوقات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أثر البطالة وسبل التخفيف والحد منها.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي قمنا بدراسة قياسية باستخدام نماذج البانل حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1991-2020) وتوصلت النتائج إلى رفض هيكل البانل للبيانات المتوفرة، ومن أجل توسيع دائرة البحث أكثر قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة على عينة واحدة من عينة الدراسة وهي الجزائر.

وقد تم الحصول على جملة من النتائج على جملة من النتائج وسنذكرها فيما يلي:

على المستوى النظري:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول ومن أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

البطالة مشكلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر أهمهم التي تعاني منها جميع الدول في العالم، حيث أخذت حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين الاقتصاديين من أجل الوصول إلى حل لمعالجتها.

أهم النظريات التي تحدثت عن البطالة هي النظرية الكينزية والكلاسيكية والنظريات الحديثة.

على المستوى التطبيقي:

من خلال تطبيق احدى نماذج البانل توصلنا إلى أن اختبار التجانس رفض هيكل البانل وبالتالي تقدير كل نموذج على حدى .

من خلال تطبيق نموذج ARDL و مواصلة البحث على دولة واحدة توصلنا الى عدم وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي والبطالة.

-

قائمة

المراجع

أولا: الكتب

1. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان الطبعة الأولى ،2010،
2. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2006،
3. ساهرة حسين زين الثعلبي، إثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2015،
4. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،
5. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005.
6. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية
7. ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010،

ثانيا: الأطروحات

1. شهيناز بدراوي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2014-2015،
2. إبراهيم قارة، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي يكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2018-2019

3. احمد قديد، إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر –تونس – المغرب 1993 الى 2007، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009–2010،

4. بيان مرزوق راتب عساف، أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة ماجيستير، إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ،2018

5. حنيش حفيظة، الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2000–2018، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2017–2018

6. رضوان بن بوبكر، أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004–2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016–2017،

7. زينة شريط، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2018)، مذكرة ماستر، 2018–2019.

8. ساعد بوراي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس المغرب)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،2016–2017.

9. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2019–2020.

10. عبد السلام عطية، أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –، 2015-2016

11. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007-2008،

12. العربي مروة، محددات البطالة في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل البيانات المقطعية خلال الفترة 2000-2017، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ،2018-2019،

13. عشيط لبنى، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر 2000-2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند –البويرة–، 2017-2018

14. عنترة برباش، أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،

15. فرحاني خولة، إثر الاستثمار الأجنبي على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015-2016

16.لياس حفيظ، أطروحة دكتوراه، دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2016-2017

17.منير بن نغروزي، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، 2017-2018،

18.نسرين بوعرعور، إثر الادخار على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020

19.نور الدين قدوري، أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية –دراسة حالة أزمة الرهن العقاري –، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2018/2017

20.نورة بيري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – ،2016/2015

21.وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب،

تونس، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2044-2005

22.ياسين سالمي، دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panal Dataلعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2019-2020

23.طاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر فترة1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس /ديسمبر 2016، جامعة جيجل-الجزائر

24.أمال شترة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على أسواق الأوراق المالية العربية، شهادة ماستر علوم اقتصاديةومالية ونقود،

25.لوسداد زين الشريف 2011 /2012، الاندماج الاجتماعي للشباب المستفيد من برنامج ANSEJ (وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ-بحي الصديقة -وهران)، رسالة تخرج شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، ص82.

26.عرقابإسمهان، سياسة التوظيف في قطاع العام ودورها في الحد من البطالة في الجزائر 2004-2018، دراسة حالة وزارة التربية الوطنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الإدارة المحلية سنة 2018 /2019 ص66

27.أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضرا ومستقبلا، حقوق الطبع (2012) محفوظة

لمنظمة العمل العربية، 7 ميدان المساحة/الدقي/ الجيزة / جمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر/ أيلول 2012

28.أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضرا ومستقبلا، حقوق الطبع (2012) محفوظة لمنظمة العمل العربية، 7 ميدان المساحة/الدقي/ الجيزة / جمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر/ أيلول 2012

29.أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2/ العدد:01 (مارس 2022)، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2020،

30.بركات أحمد، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية البطالة والتحدي في المغرب العربي، المركز الجامعي لتامنغست–الجزائر، معهدالحقوق: مجلة الاجتهاد، قسم الدراسات الاقتصاد سداسية محكمة/ العدد (03) – جانفي 2013

31.تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية (مصادر وطنية) الفصل العاشر.

32.تقرير مناخ الاستثمار

33.خطوات تطبيق تقنية Panel Data Modelباستخدام برنامج Eviews 10 ,ص4

34.راوية محسوب، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد الواحد والتسعون 200

35.شرين عادل نصير، محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973-2013 دراسة تحليلية، المصدر محسوب من بيانات البنك 2014، العددان 74-85/ربيع-صيف2014،

36.عبد الغاني دادن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة 1970-2008، مجلة الباحث عدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر –

37.عبد المجيد رمضان، سياسات تشغيل الشباب في الدول المغاربية (حالة تونس والمغرب)، مجلة العلوم الاجتماعية، والإنسانية باتنة1،

38.عبير محمود مجاهد، قضية البطالة وتأثيرها بأحدث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات، المجلة العالمية لقطاع كليات التجارة، العدد الحادي عشر –يناير 2014،

39.عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع2 (تحت النشر) –يونيو (حزيران) 2023

ثالثا: المجلات والتقارير

1. مصطفى حيمور، قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصادية، ص04

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2017، "مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار –»، تقرير مناخ الاستثمار

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2018، "مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار –»،

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2019، "مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار –»، تقرير مناخ الاستثمار

5. ناجي بن حسين، مباركي، عيساوي، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، المخبر العربي الكبير الاقتصاد والمجتمع

6. نوال بن خالدي، واقع الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي المحفزات والعوائق، ص177

7. ورقة بحثية حول موضوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، المكتبة القانونية الالكترونية، الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

8. يحيي حسين علي، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير 2022

9. يسلي تنهينان، أثر جائحة فيروس كرونة على مسار التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية 2000–2020، جامعة الجزائر 3 بالجزائر.

10. يوسف عاشي، الاثار الاقتصاديةوالاجتماعية والنفسية لجائحة كرونة بالمغرب، مساهمة في تصوير النموذج التنموي الجديد. مجلة مدارات سياسية، ص 108.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، موسوعة الكترونية متوفرة على الرابط Https:// Jordan.lawayer.com، تاريخ الاطلاع 27-08-2022، على الساعة 15:30

خامسا: المحاضرات ومطبوعات:

1. نبيلة عرقوب، ملخص محاضرات في مقياس نمذجة الظواهر الاقتصادية، ماستر 2، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2022/2021

2. عرقوب نبيلة، محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews ، مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

Climat général des investissements et attractivité des ides au Maroc : analyse critique et perspectiviste d'amélioration ; p18

OECD, Benchmark Definition of foreign Direct Investment, [1] p 17 ,2008) , OECD(Fourth Edition

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2020)

السنوات	نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1991	11638686,45	2006	1841000000
1992	30000000	2007	1686736540
1993	1000	2008	2638607034
1994	1000	2009	2746930734
1995	1000	2010	2300369124
1996	270000000	2011	2571237025
1997	260000000	2012	1500402453
1998	606600000	2013	1691886708
1999	291600000	2014	1502206171
2000	280100000	2015	-537792920,9
2001	1113105541	2016	1638263954
2002	1064960000	2017	1230243451
2003	637853027	2018	1466116068
2004	884749028	2019	1381200050
2005	1156000000	2020	1126709390

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (02): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (1991-2020)

السنوات	نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1991	253000000	2006	10042800000
1992	459000000	2007	11578100000
1993	493000000	2008	9494600000
1994	1256000000	2009	6711600000
1995	598000000	2010	6385600000
1996	636000000	2011	-482700000
1997	890550000	2012	2797700000
1998	1076000000	2013	4192200000
1999	1065300000	2014	4612200000
2000	1235000000	2015	6925200000
2001	509900000	2016	8106800000
2002	646900000	2017	7408700000
2003	237400000	2018	8141300000
2004	1253300000	2019	9010100000
2005	5375600000	2020	5851800000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة (1991-2020)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1991	317462140,6	2006	2460787164
1992	422470462,5	2007	2825801376
1993	491466064,6	2008	2466288357
1994	550924373,9	2009	1970323920
1995	334768272,9	2010	1240625859
1996	357393801,8	2011	2521362081
1997	1079341332	2012	2841954371
1998	308712164,4	2013	3360909924
1999	826974026,9	2014	3525384612
2000	426553283,9	2015	3252913902
2001	2824557252	2016	2153363905
2002	480355698	2017	2680109856
2003	2312829823	2018	3544387229
2004	893325392,8	2019	1720825003
2005	1670609689	2020	1762991297

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (1991-2020)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
1991	125456831,4	2006	3239909093
1992	525760373,9	2007	1515345044
1993	561897566,6	2008	2600674976
1994	432008501,8	2009	1525244858
1995	275971451,2	2010	1334497695
1996	238337799,3	2011	432666011,6
1997	342704714,8	2012	1554269129
1998	650727787,7	2013	1058622582
1999	347320280,7	2014	1024754444
2000	750720443,6	2015	970521888,7
2001	451514809,2	2016	622569482,2
2002	790302916,6	2017	810936482,8
2003	539481939	2018	988942901
2004	592147521,7	2019	810173457,7
2005	712714847,3	2020	592172050,1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر

السنوات	نمو البطالة	السنوات	نمو البطالة
1991	20,6000004	2006	12,2700005
1992	24,3799992	2007	13,79
1993	26,2299995	2008	11,3299999
1994	27,7399998	2009	10,1599998
1995	31,8400002	2010	9,96000004
1996	28,5310001	2011	9,96000004
1997	25,4300003	2012	10,9700003
1998	26,6620007	2013	9,81999969
1999	28,302	2014	10,21
2000	29,7700005	2015	11,21
2001	27,2999992	2016	10,1999998
2002	25,8999996	2017	10,3330002
2003	23,7199993	2018	10,4200001
2004	17,6499996	2019	10,5129995
2005	15,2700005	2020	12,5500002

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق (06):تطور معدلات البطالة في مصر

السنوات	نمو البطالة	السنوات	نمو البطالة
1991	9,38000011	2006	10,4899998
1992	8,92000008	2007	8,80000019
1993	10,9200001	2008	8,52000046
1994	10,9300003	2009	9,09000015
1995	11,04	2010	8,76000023
1996	9	2011	11,8500004
1997	8,36999989	2012	12,6000004
1998	8,02999973	2013	13,1499996
1999	7,94999981	2014	13,1000004
2000	8,97999954	2015	13,0500002
2001	9,26000023	2016	12,4099998
2002	10,0100002	2017	11,7399998
2003	11,0100002	2018	9,81999969
2004	10,3199997	2019	7,84000015
2005	11,1999998	2020	9,16699982

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق (07) :تطور معدلات البطالة في المغرب

السنوات	نمو البطالة	السنوات	نمو البطالة
1991	15,6479998	**2006**	12,5100002
1992	15,5839996	**2007**	12,3599997
1993	15,8299999	**2008**	12,4399996
1994	15,8579998	**2009**	13,29
1995	15,9370003	**2010**	13,0500002
1996	15,8310003	**2011**	18,3299999
1997	15,9399996	**2012**	17,6299992
1998	15,6059999	**2013**	15,9300003
1999	15,21	**2014**	15,0570002
2000	14,9399996	**2015**	15,1599998
2001	14,3999996	**2016**	15,5600004
2002	14,5500002	**2017**	15,3299999
2003	14,5100002	**2018**	15,46
2004	14,2299995	**2019**	15,1300001
2005	12,8699999	**2020**	16,5919991

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملحق(08): تطور معدلات البطالة في تونس

السنوات	نمو البطالة	السنوات	نمو البطالة
1991	12,6029997	2006	9,67000008
1992	12,993	2007	9,56000042
1993	13,1020002	2008	9,56999969
1994	12,9420004	2009	8,96000004
1995	13,526	2010	9,09000015
1996	13,1719999	2011	8,90999985
1997	13,7089996	2012	8,98999977
1998	13,6079998	2013	9,22999954
1999	13,9399996	2014	9,69999981
2000	13,5799999	2015	9,46000004
2001	12,46	2016	9,30000019
2002	11,5900002	2017	9,24199963
2003	11,9200001	2018	9,26500034
2004	10,8299999	2019	9,27999973
2005	11,0100002	2020	11,4540005

الملحق (09):نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى على الاستثمار الأجنبي المباشر

Null Hypothesis: LIDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-22.53881	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDE(-1)	-0.787457	0.034938	-22.53881	0.0000
D(LIDE(-1))	-0.212782	0.044126	-4.822173	0.0003
D(LIDE(-2))	-0.057750	0.031221	-1.849707	0.0872
D(LIDE(-3))	-0.117042	0.029621	-3.951355	0.0017
D(LIDE(-4))	-0.116033	0.032999	-3.516243	0.0038
C	16.75423	0.706292	23.72140	0.0000

R-squared	0.987458	Mean dependent var	0.748550
Adjusted R-squared	0.982635	S.D. dependent var	2.888206
S.E. of regression	0.380602	Akaike info criterion	1.157964
Sum squared resid	1.883152	Schwarz criterion	1.456208
Log likelihood	-5.000658	Hannan-Quinn criter.	1.208439
F-statistic	204.7083	Durbin-Watson stat	0.922397
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: LIDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.419396	0.3621
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:17
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDE(-1)	-0.400543	0.165555	-2.419396	0.0235
C	5.961761	2.613266	2.281345	0.0317
@TREND("1991")	0.125309	0.089076	1.406764	0.1723

R-squared	0.196470	Mean dependent var	0.166149
Adjusted R-squared	0.129509	S.D. dependent var	3.206849
S.E. of regression	2.991993	Akaike info criterion	5.134196
Sum squared resid	214.8486	Schwarz criterion	5.278178
Log likelihood	-66.31165	Hannan-Quinn criter.	5.177009
F-statistic	2.934105	Durbin-Watson stat	1.822412
Prob(F-statistic)	0.072448		

Null Hypothesis: LIDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.028581	0.6789
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDE(-1)	0.000151	0.005283	0.028581	0.9777
D(LIDE(-1))	-0.021992	0.042931	-0.512278	0.6178
D(LIDE(-2))	0.149959	0.043190	3.472043	0.0046
D(LIDE(-3))	-0.051522	0.030852	-1.669954	0.1208
D(LIDE(-4))	-0.010621	0.032244	-0.329386	0.7475
D(LIDE(-5))	0.109871	0.032334	3.398023	0.0053

R-squared	0.602408	Mean dependent var	0.095348
Adjusted R-squared	0.436744	S.D. dependent var	0.498781
S.E. of regression	0.374337	Akaike info criterion	1.133879
Sum squared resid	1.681536	Schwarz criterion	1.430670
Log likelihood	-4.204915	Hannan-Quinn criter.	1.174803
Durbin-Watson stat	2.293371		

الملحق (10): اختبار جذر الوحدة عند المستوى على معدلات البطالة

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.644268	0.8453
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH)
Method: Least Squares
Date: 09/01/22 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCH(-1)	-0.032108	0.049836	-0.644268	0.5248
C	0.073088	0.141718	0.515725	0.6102

R-squared	0.015141	Mean dependent var	-0.017089
Adjusted R-squared	-0.021336	S.D. dependent var	0.118351
S.E. of regression	0.119607	Akaike info criterion	-1.342733
Sum squared resid	0.386260	Schwarz criterion	-1.248437
Log likelihood	21.46963	Hannan-Quinn criter.	-1.313200
F-statistic	0.415082	Durbin-Watson stat	1.444761
Prob(F-statistic)	0.524838		

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.659436	0.7432
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH)
Method: Least Squares
Date: 09/01/22 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCH(-1)	-0.174002	0.104856	-1.659436	0.1090
C	0.599592	0.371391	1.614451	0.1185
@TREND("1991")	-0.008532	0.005585	-1.527593	0.1387

R-squared	0.096253	Mean dependent var	-0.017089
Adjusted R-squared	0.026734	S.D. dependent var	0.118351
S.E. of regression	0.116759	Akaike info criterion	-1.359717
Sum squared resid	0.354448	Schwarz criterion	-1.218273
Log likelihood	22.71590	Hannan-Quinn criter.	-1.315419
F-statistic	1.384562	Durbin-Watson stat	1.376012
Prob(F-statistic)	0.268292		

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.872368	0.3295
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:34
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCH(-1)	-0.006724	0.007707	-0.872368	0.3904

R-squared	0.005439	Mean dependent var	-0.017089
Adjusted R-squared	0.005439	S.D. dependent var	0.118351
S.E. of regression	0.118029	Akaike info criterion	-1.401896
Sum squared resid	0.390065	Schwarz criterion	-1.354748
Log likelihood	21.32749	Hannan-Quinn criter.	-1.387130
Durbin-Watson stat	1.467029		

الملحق (11) :اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول على الاستثمار الأجنبي المباشر

Null Hypothesis: D(LIDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.325400	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDE(-1))	-0.827134	0.112913	-7.325400	0.0000
D(LIDE(-1),2)	-0.195607	0.089434	-2.187150	0.0493
D(LIDE(-2),2)	-0.046445	0.059142	-0.785316	0.4475
D(LIDE(-3),2)	-0.098328	0.047908	-2.052450	0.0626
D(LIDE(-4),2)	-0.109399	0.032595	-3.356351	0.0057
C	0.007623	0.112339	0.067858	0.9470

R-squared	0.989432	Mean dependent var	-0.701394
Adjusted R-squared	0.985029	S.D. dependent var	3.058891
S.E. of regression	0.374278	Akaike info criterion	1.133564
Sum squared resid	1.681005	Schwarz criterion	1.430354
Log likelihood	-4.202075	Hannan-Quinn criter.	1.174487
F-statistic	224.7010	Durbin-Watson stat	2.292059
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LIDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.305859	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1999 2014
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDE(-1))	-1.808103	0.340775	-5.305859	0.0011
D(LIDE(-1),2)	0.492011	0.248751	1.977922	0.0885
D(LIDE(-2),2)	0.326688	0.150422	2.171812	0.0664
D(LIDE(-3),2)	0.199152	0.110082	1.809120	0.1134
D(LIDE(-4),2)	0.058396	0.067339	0.867190	0.4146
D(LIDE(-5),2)	0.105176	0.053772	1.955974	0.0914
D(LIDE(-6),2)	0.078302	0.034305	2.282519	0.0564
C	1.511725	0.542791	2.785098	0.0271
@TREND("1991")	-0.075180	0.028300	-2.656496	0.0326

R-squared	0.949663	Mean dependent var	-0.060381
Adjusted R-squared	0.892135	S.D. dependent var	0.805385
S.E. of regression	0.264512	Akaike info criterion	0.476458
Sum squared resid	0.489764	Schwarz criterion	0.911039

Null Hypothesis: D(LIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.549091	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDE(-1))	-0.822474	0.086131	-9.549091	0.0000
D(LIDE(-1),2)	-0.199037	0.070892	-2.807619	0.0148
D(LIDE(-2),2)	-0.048569	0.048220	-1.007234	0.3322
D(LIDE(-3),2)	-0.099848	0.040697	-2.453433	0.0290
D(LIDE(-4),2)	-0.110176	0.029329	-3.756501	0.0024

R-squared	0.989428	Mean dependent var	-0.701394
Adjusted R-squared	0.986175	S.D. dependent var	3.058891
S.E. of regression	0.359663	Akaike info criterion	1.022836
Sum squared resid	1.681650	Schwarz criterion	1.270162
Log likelihood	-4.205528	Hannan-Quinn criter.	1.056939
Durbin-Watson stat	2.293969		

الملحق (12): اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول على معدلات البطالة

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.189632	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/01/22 Time: 23:48
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCH(-1))	-0.810834	0.193533	-4.189632	0.0003
C	-0.019171	0.022226	-0.862549	0.3963

R-squared	0.403026	Mean dependent var	0.000308
Adjusted R-squared	0.380066	S.D. dependent var	0.146068
S.E. of regression	0.115008	Akaike info criterion	-1.418878
Sum squared resid	0.343899	Schwarz criterion	-1.323721
Log likelihood	21.86430	Hannan-Quinn criter.	-1.389788
F-statistic	17.55301	Durbin-Watson stat	2.010378
Prob(F-statistic)	0.000285		

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.019434	0.0198
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/01/22 Time: 23:49
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCH(-1))	-0.796075	0.198057	-4.019434	0.0005
C	-0.042106	0.047689	-0.882936	0.3857
@TREND("1991")	0.001503	0.002754	0.545685	0.5901

R-squared	0.410053	Mean dependent var	0.000308
Adjusted R-squared	0.362857	S.D. dependent var	0.146068
S.E. of regression	0.116593	Akaike info criterion	-1.359290
Sum squared resid	0.339851	Schwarz criterion	-1.216554
Log likelihood	22.03006	Hannan-Quinn criter.	-1.315654
F-statistic	8.688350	Durbin-Watson stat	2.066701
Prob(F-statistic)	0.001365		

Null Hypothesis: D(LCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.119482	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/01/22 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCH(-1))	-0.775913	0.188352	-4.119482	0.0003

R-squared	0.385944	Mean dependent var	0.000308
Adjusted R-squared	0.385944	S.D. dependent var	0.146068
S.E. of regression	0.114462	Akaike info criterion	-1.462094
Sum squared resid	0.353739	Schwarz criterion	-1.414515
Log likelihood	21.46931	Hannan-Quinn criter.	-1.447548
Durbin-Watson stat	2.031478		

الملحق (12): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LCH
Method: ARDL
Date: 09/02/22 Time: 00:21
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LIDE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCH(-1)	0.911603	0.051711	17.62890	0.0000
LIDE	-0.014354	0.005270	-2.723523	0.0116
C	0.504125	0.213577	2.360385	0.0264

R-squared	0.948491	Mean dependent var	2.804852
Adjusted R-squared	0.944370	S.D. dependent var	0.456923
S.E. of regression	0.107770	Akaike info criterion	-1.516678
Sum squared resid	0.290359	Schwarz criterion	-1.373942
Log likelihood	24.23349	Hannan-Quinn criter.	-1.473042
F-statistic	230.1749	Durbin-Watson stat	1.693120
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (13): اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.076831	Prob. F(1,24)	0.7840
Obs*R-squared	0.082968	Prob. Chi-Square(1)	0.7733

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/02/22 Time: 00:27
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009126	0.003265	2.794997	0.0100
RESID^2(-1)	0.057016	0.205698	0.277184	0.7840

R-squared	0.003191	Mean dependent var	0.009688
Adjusted R-squared	-0.038343	S.D. dependent var	0.012806
S.E. of regression	0.013050	Akaike info criterion	-5.766327
Sum squared resid	0.004087	Schwarz criterion	-5.669550
Log likelihood	76.96225	Hannan-Quinn criter.	-5.738459
F-statistic	0.076831	Durbin-Watson stat	1.819249
Prob(F-statistic)	0.784012		

الملحق(14): اختبار Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LCH)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/02/22 Time: 00:22
Sample: 1991 2020
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.504125	0.213577	2.360385	0.0264
LCH(-1)*	-0.088397	0.051711	-1.709460	0.0998
LIDE**	-0.014354	0.005270	-2.723523	0.0116

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDE	-0.162381	0.085761	-1.893414	0.0699
C	5.702940	1.555185	3.667048	0.0012

EC = LCH - (-0.1624*LIDE + 5.7029)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.915250	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76